الآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ ذَاتُ الْكَلِمَةِ الْمُفْرَدَةِ: دِرَاسَةٌ صَرْفِيَّةٌ نَحْوِيَّةٌ فِي ضَوْءِ مَفْهُومِ الْمُفْرِدِ وَالْمُرَكَّب

اعداد

الدكتورة/ شيرين أحمد السيد عشماوي ياسين

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد

كلية البنات للآداب والعلوم والتربية– جامعة عين شمس

المستخلص

يُعنى هذا البحث بدراسة الآيات التي تتكون من كلمة واحدة وتشكل آية تامة المعنى، وذلك بدراستها دراسة شاملة من الناحية الصرفية والنحوية، وبيان آراء النحاة ومعربي القرآن فيها، ومناقشة هذه الآراء وترجيح أقواها استنادًا إلى الأدلة والبراهين.

وتهدف هذه الدراسة إلى وضع تعريف محدد للآية المفردة؛ نظرًا لتعدد معنى (المفرد) في الأبواب النحوية المختلفة، وبيان الضوابط التي تؤثر في الكلمة الواحدة لكي تكوِّن آية مفردة وجملة تامة المعنى، وتحديد السمات الصرفية والنحوية للآيات المفردة، واستخدمت لتحقيق ذلك المنهج الوصفي التحليلي. ومن أبرز نتائج هذا البحث: أن الآية المفردة من الناحية الصرفية هي التي تتكون من كلمة واحدة، ولها وجه صرفي واحد أو أكثر، أما الآية المفردة من الناحية النحوية فهي التي تتكون من كلمة واحدة بحيث تكوّن جملة، وتحتمل وجهًا إعرابيًا أو أكثر.

كما أثبت البحث وجود ضابطين لهما أثر في الحكم على الكلمة المفردة من حيث إمكانية اعتبارها آية أو لا، وهما التركيب النحوي والوقف الدلالي.

ولتحقيق ذلك فقد جاء هذا البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة، وتحدثت في المقدمة عن تعريف المفرد في الدراسات النحوية، وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة وخطة البحث ومنهجي فيه، وجعلت المبحث الأول للتحليل الصرفي للآيات المفردة، أما المبحث الثاني فقد جعلته للتحليل النحوي للآيات المفردة، ثم ختمت البحث بخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الآيات المفردة – ضوابط الحكم على الآيات المختلف في اعتدادها– السمات الصرفية للآيات المفردة– السمات النحوية للآيات المفردة

Abstract

This paper examines the verses that consist of one word as a whole complete verse thoroughly through morphological and syntactic analysis. The study also presents the syntacticians' and Qur'an parsing analysts' views about these verses discussing these views and recommending the strongest with proofs.

The study aims at defining the single word verse and presenting the restrictions that affect the single word to be a whole complete verse showing its morphological and syntactic features. The study utilizes the descriptive analytical methodology. One of the main outcomes of the study is that the single word verse is, morphologically speaking, the one that consists of one word and has one or more morphological structures. Syntactically speaking, the single word verse is the one that consists of one word constituting a full sentence that has one or more syntactic structures.

The study also finds that there are two restrictions that affect the single word verse being considered as a verse; namely, the syntactic structure and semantic meaning.

The study is divided into an introduction, two chapters, and a conclusion. The introduction deals with the definition of the single word verse, reasons for choosing this topic, aims of the study, and outline and methodology. The first chapter examines the morphological analysis of the verses. Chapter two studies the syntactic analysis of the single word verses. Finally, the conclusion presents the outcomes and recommendations.

Keywords: single word verses, rules governing negotiable views of verses, morphological characteristics of single word verses, syntactic characteristics of single word verses

المقدمة:

*حد المفرد:

يعد مصطلح (المفرد) من المصطلحات التي تدخل في كثير من الأبواب النحوية، ويختلف معناه في كل باب عن الآخر، ففي باب تعريف الاسم نجد أن المفرد هو ما لم يكن مضافًا عند الثمانيني الذي يقول: "واعلم أن الاسم قد يكون مفردًا، ويكون مضافًا، فالمفرد نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، والمضاف نحو: عبد الله"[1]، وفي باب أنواع الخبر نجد أن المفرد هو ما ليس بجملة، وفي هذا يقول أبو علي الشلوبيني: "خبر المبتدأ: مفرد وجملة"[2]، ويقول الزمخشري: "والخبر على نوعين: مفرد وجملة"[3]، ويقول أبو حيان: :الخبر: مفرد وجملة، هذا تقسيم الجمهور"[4].

وهذا الحدّ للمفرد نجده أيضًا في باب النعت، فقد قال المرادي: "المنعوت به قسمان: مفرد وجملة، فالجملة ستأتي، والمفرد قسمان: مشتق وشبهه"[5].

وفي باب المنادى نجد أن المنادى المفرد هو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، وفي هذا يقول الرضي: "قال ابن الحاجب: ويبنى على ما يرفع به إن كان مفردًا معرفة مثل: يا زيدُ، ويا رجلُ، ويا زيدان، ويا زيدون... قوله (مفردًا) أي: الذي لا يكون مضافًا ولا مضارعًا له"[6].

وورد عند عدد من النحاة أن المفرد ضد المثنى والجمع، وفي هذا يقول الشلوبين: "الضمة تكون علامة الرفع في ثلاثة أنواع: الاسم المتمكن المفرد، وجمع التكسير،

---

[1] – الفوائد والقواعد ص15، لعمر بن ثابت الثمانيني، ط1، 1424هـ/ 2003م.

[2] – التوطئة ص217، لأبي علي الشلوبيني، ط2، 1401هـ/2009م.

[3] – المفصل ص71 للزمخشري، ط2، 1430هـ/2009م.

[4] – ارتشاف الضرب من لسان العرب 1110/3، لأبي حيان الأندلسي، ط1، 1418هـ/2005م.

[5] – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 91/2، للمرادي، ط1، 1426هـ/2005م.

[6] – شرح كافية ابن الحاجب 314/1–315– للرضي، ط2، 1428هـ/2007م.

وجمع المؤنث السالم"[1]، ويقول الجاربردي: "الإعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل، واختلاف الآخر إما بتمام الحركات وذلك في المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف... وإما ببعض الحركات"[2]، ويقول السيوطي: "الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له، فيدل المفرد على المفرد، والمثنى على اثنين، والجمع على جمع"[3].

كما ورد المفرد مقابلًا للمركب في قولهم: "المفرد أصل؛ لأنه الأول، والمركب ثانٍ"[4].

وذهب آخرون إلى أن المفرد هو الكلمة الواحدة، ونجد ذلك في قولهم: "ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت، وإن اشتمل على حرف ولم يُفد معنى فلفظ، وإن أفاد معنى فقول، فإن كان مفردًا فكلمة أو مركبًا من اثنين"[5]، وفي هذا يقول عباس حسن عن الخبر المفرد: "ما ليس جملة، ولا شبه جملة، وإنما يكون كلمة واحدة، أو بمنزلة الواحدة"[6].

وأطلق ابن فارس لفظ (المفرد) على الحرف، ونجد ذلك في قوله: "وللعرب: الحروف المفردة التي تدل على المعنى نحو: التاء في (خرجتُ) و (خرجتَ)، والياء في (ثوبي) و(فرسي)"[7].

---

[1] – التوطئة ص121

[2] – المغني في علم النحو ص20، للجاربردي الشافعي، ط3، 2011م.

[3] – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 194/1، للسيوطي.

[4] – الأشباه والنظائر 228/1، للسيوطي، ط1، 1406هـ/ 1985م.

[5] – الأشباه والنظائر 5/3

[6] – النحو الوافي 461/1، لعباس حسن، ط15

[7] – الصاحبي ص160 لابن فارس.

وذهب الحيدرة إلى أن المفرد هو الدلالة الواحدة، حيث قال: "الاسم ما دل على معنى مفرد... ومعنى مفرد أي: مجرد من دلالة الزمان؛ لأن الفعل يدل بلفظه دلالتين على الحدث والزمان... والاسم لا يدل بلفظه إلا دلالة مفردة، وهي مجرد ذاته"[1].

وقد جمع السيوطي بعضًا من معاني المفرد تحت عنوان: "فائدة في معاني المفرد"[2]، ثم قال: "قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب: "المفرد يستعمل في كلام النحاة بأحد معان خمسة: أحدها: المفرد الذي هو مقابل للجملة، يذكر في خبر المبتدأ ونواسخه، والثاني: المفرد الذي هو قبالة المركب نحو: بعلبك، والثالث: المفرد الذي هو مقابل المضاف، والرابع: المفرد الذي هو مقابل للمثنى والمجموع، والخامس: المفرد الذي هو في باب النداء، وباب (لا) لنفي الجنس، وهو مقابل للمضاف والمشابه للمضاف"[3].

ونظرًا لتعدد معاني المفرد عند النحاة، فقد جاءت فكرة هذا البحث الذي يُعنى بدراسة الآيات المفردة في القرآن الكريم، وأقصد بها الآيات التي تتكون من كلمة واحدة صرفيًّا ولكنها تمثل جملة نحويًّا.

وقد ذكر أحد الباحثين أن عدد الآيات المفردة في القرآن الكريم بلغ ثمانية وعشرين آية[4]، وجاء هذا الحصر باحتساب الآيات التي تشتمل على الحروف المقطعة، والآيات التي تشتمل على حروف القسم والمفتتح بها بعض السور، لكني أختلف مع الباحثَيْن في بيان عدد الآيات المفردة التي أقصدها في هذا البحث، حيث

---

[1] – كشف المشكل في النحو ص133–143، للحيدرة، ط1، 1423هـ/2002م.

[2] – الأشباه والنظائر 45/3

[3] – السابق نفسه

[4] – انظر البحث الذي يحمل عنوان: دراسة إحصائية لكلمات القرآن الكريم ص6–7، أ.د/ محمد زكي خضر– د/أكرم محمد زكي، المؤتمر الثالث للغة العربية وآدابها بعنوان: الاتجاهات الحديثة في الدراسات العربية والأدبية– كتاب المؤتمر بعنوان: الألسنة المعاصرة واتجاهاتها ص287–302، الجامعة الإسلامية العالمية– ماليزيا.

إنني لا أعتدُّ في بحثي هذا بالآيات المفردة المكونة من الحروف المقطعة؛ لأنها لا تدخل في التحليل الصرفي، ذلك أن "الذي يقبل التصريف من الكلم نوعان: الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة"[1]، "ولا حظّ في التصريف للحروف ولا للأسماء غير المتمكنة ولا للأفعال الجامدة"[2].

كما أنني لا أعتدُّ بالآيات التي تشتمل على حرف القسم، نحو: "والضحى"[3]، و "والعصر"[4]؛ لأنها مكونة من كلمتين، فـ "الكلمة إما اسم، وإما فعل، وإما حرف"[5].

ومن ثَمَّ فإن هذا البحث سيقتصر على دراسة الآيات المفردة المكونة من كلمة واحدة والتي تقبل التحليل الصرفي والنحوي، وقد بلغ عددها أربع آيات، هي: "الرَّحْمَن"[6]، و "الْحَاقَّة"[7]، و"الْقَارِعَة"[8]، و"مُدْهَامَّتَان"[9].

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار موضوع هذا البحث إلى الأسباب الآتية:

أولًا: ارتباط الدراسة بكتاب الله –عز وجل– وهو الكتاب المعجز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

---

1 – توضيح المقاصد والمسالك 161/3

2 – السابق نفسه.

3 – سورة الضحى، آية (1).

4 – سورة العصر، آية (1).

5 – همع الهوامع 25/1، والأشباه والنظائر 5/3

6 – سورة الرحمن، آية (1).

7 – سورة الحاقة، آية (1).

8 – سورة القارعة، آية (1).

9 – سورة الرحمن، آية (64).

ثانيًا: رغبتي في إضافة معنى آخر لمصطلح (المفرد) في الدراسات الصرفية والنحوية، وذلك من خلال تحديد معنى (الآية المفردة) التي تخضع للتحليل الصرفي والنحوي.

ثالثًا: البحث في الضوابط التي تؤثر في الكلمة الواحدة لكي تكوّن آية مفردة وجملة تامة.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- دراسة الآيات التي تتكون من كلمة واحدة ودراسة شاملة من الناحية الصرفية والنحوية.

2- بيان آراء النحاة ومعربي القرآن في الكلمات المكونة للآية المفردة، ومناقشة هذه الآراء، وترجيح أقواها مصحوبًا بالأدلة.

3- وضع تعريف محدد للآية المفردة نظرًا لتعدد معنى (المفرد) في الأبواب النحوية المختلفة.

4- تحديد السمات الصرفية والنحوية للآيات المفردة.

5- بيان الضوابط التي تؤثر في الكلمة الواحدة لكي تكوّن آية مفردة وجملة تامة المعنى.

التساؤلات البحثية:

لم أجد فيما بين يديَّ من كتب ودراسات مَن أفرد دراسة مستقلة لهذا الموضوع بُغية التوصل إلى ما دار في ذهني من تساؤلات عن هذه الآيات المفردة وما يتصل بها من ضوابط وأحكام، ومن ثَم فإن هذا البحث يأتي للإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما المقصود بالآية المُفْردة؟ وهل يمكن الوصول إلى وضع تعريف محدد لها؛ نظرًا لتعدد معنى (المفرد) في الأبواب النحوية المختلفة؟

2- ما أهم آراء النحاة ومعربي القرآن في الكلمات المكوِّنة للآية المفردة؟

3- ما السمات الصرفية والنحوية للآيات المفردة؟

4- ما الضوابط التي تؤثر في الكلمة الواحدة لكي تكوّن آية مفردة وجملة تامة المعنى؟

خطة البحث:

يقع هذا البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة: وتشمل نبذة عن تعريف (المفرد) في الدراسات النحوية، وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة، والتساؤلات البحثية، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

المبحث الأول: التحليل الصرفي للآيات المفردة، وفيه:

اولًا: كلمة (الرحمن).

ثانيًا: كلمة (الحاقة).

ثالثًا: كلمة (القارعة).

رابعًا: كلمة (مدهامتان).

خامسًا: أبرز السمات الصرفية للآيات المفردة.

المبحث الثاني: التحليل النحوي للآيات المفردة، وفيه:

أولًا: جملة (الرحمن).

ثانيًا: جملة (الحاقة).

ثالثًا: جملة (القارعة).

رابعًا: جملة (مدهامتان).

خامسًا: أبرز السمات النحوية للآيات المفردة.

ثم تأتي الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلتُ إليها.

منهج البحث:

يقتضي هذا البحث أن يسلك المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع القضايا والظواهر المتعلقة بالآيات المفردة، ومناقشتها ودراستها، وقد اتبعت فيه الخطوات الآتية:

1- بدأت بدراسة الآيات التي افتتحت بها السور حسب ترتيب المصحف، بحيث تأخذ الترتيب الآتي: الرَّحْمَن، والْحَاقَّة، والْقَارِعَة، ثم مُدْهَامَّتَان.

2- ربطت بين المعنى اللغوي في المعاجم والمعنى الصرفي للكلمات في التحليل الصرفي.

3- ذكرت أقوال الصرفيين واللغويين والنحاة وناقشتها ورجحت أقوالها.

4- كتبت بعض الملاحظات في نهاية تحليل كل كلمة صرفيًّا ونحويًّا، وذلك بقولي: (بعد هذا العرض يمكن إثبات ما يأتي).

المبحث الأول: التحليل الصرفي للآيات المفردة:

أولًا: كلمة (الرحمن):

افتتح الله -عز وجل- سورة الرحمن بكلمة (الرَّحْمَن)، فقال: "الرَّحْمن (1) عَلَّمَ الْقُرْآن (2) خَلَقَ الْإِنْسَان (3) عَلَّمَهُ الْبَيَان (4)"[1]، وقد اختلف النحاة وأصحاب المعاجم في كلمة (الرَّحْمَن) من الناحية الصرفية، ولهم فيها أقوال، وتأتي أقوالهم على النحو الآتي:

ذهب ابن عباس إلى أن الرحمن اسم، ومعناه: "الرفيق"[1].

[1] - سورة الرحمن، الآيات من 1-4

وذهب الزجاج في أحد أقواله إلى أن "الرحمن اسم من أسماء الله –تعالى– لا يقال لغيره، وهو في الكتب المتقدمة، ومعناه: الكثير الرحمة"[2]، وهذا مذهب الليث[3]، ووافقهما الجوهري بقوله: "الرحمن الرحيم: اسمان مشتقان من الرحمة، ونظيرهما في اللغة: نديم وندمان، وهما بمعنى"[4]، ووافقهم البيهقي الذي وضع "الرَّحْمَن" في باب أسماء الله تعالى في مصنفه الذي يحمل عنوان: "الأسماء والصفات"[5]، كما وافقهم كل من الزنجاني[6]، والرازي الذي قال: "الرحمن اسم مختص بالله –تعالى– ولا يجوز أن يُسمى به غيره، ألا ترى أنه– سبحانه وتعالى– قال: (قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمن)[7]، فعادل به الاسم الذي لا يشركه فيه غيره"[8].

وورد في الكليات: "قال بعضهم: هو عَلَم اتفاقي كالجلالة، إذ لم يستعمل صفة ولا مجردًا عن اللام إلا إذا كان مضافًا"[9].

---

[1] – تهذيب اللغة 50/5 للأزهري، تراثنا، ولسان العرب 103/4 لابن منظور 1423هـ/2003م.

[2] – معاني القرآن وإعرابه 75/5 للزجاج، 1424هـ/2004م.

[3] – انظر: تهذيب اللغة 50/5

[4] – لسان العرب 103/4

[5] – الأسماء والصفات ص89، للبيهقي، ط1، 1432هـ/2011م.

[6] – انظر: تهذيب الصحاح 737/2، للزنجاني، دار المعارف.

[7] – سورة الإسراء، آية (110).

[8] – مختار الصحاح ص147 للرازي، ط1، 1428هـ/2007م.

[9] – الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ص467، لأبي البقاء الكفوي، ط2، 1419هـ/1998م.

وقد رُدَّ هذا المذهب بأن الرحمن اسم "غير مشتق؛ لأنه لو كان مشتقًّا من الرحمة لاتصل بذكر المرحوم، فجاز أن يُقال: الله رحمان بعباد كما يقال: رحيم بعباده، ولأنه لو كان مشتقًّا من الرحمة لم تنكره العرب حين سمعوه، إذ كانوا لا ينكرون رحمة ربهم، وقد قال الله –عز وجل–: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُم نُفُورَا)[1]"[2]، وفي هذا يقول السمين: "وقيل: الرحمن ليس مشتقًّا؛ لأن العرب لم تعرفه في قولهم: وما الرحمن؟ وأجاب ابن العربي عنه بأنهم إنما جهلوا الصفة دون الموصوف، ولذلك لم يقولوا: ومن الرحمن"[3].

وذهب آخرون إلى أن الرحمن صفة بُنيت على (فَعْلان)؛ لأن معناه الكثرة، وذلك لأن رحمته وسعت كل شيء"[4]، ونجد ذلك عند الزجاج في أحد أقواله حيث قال: "وقوله عز وجل: الرحمن الرحيم: هذه الصفات لله –عز وجل– معناها فيما ذكر أبو عبيدة: ذو الرحمة، ولا يجوز أن يقال: الرحمن إلا لله، وإنما كان ذلك؛ لأن بناء فَعْلان من أبنية ما يُبالَغ في وصفه، ألا ترى أنك إذا قلت غضبان، فمعناه: الممتلئ غضبًا، فرحمان: الذي وسعت رحمته كل شيء، فلا يجوز أن يقال لغير الله: رحمان"[5]، ووافقه في ذلك ابن سيده[6]،

والهمذاني[7]، والسمين الحلبي الذي ذهب إلى أن أسماء الله الحسنى هي صفات مشبهة، ونجد ذلك في قوله عن اسم الجلالة (الله): "وليس فيما عدا الجلالة خلاف

---

[1] – سورة الفرقان، آية (60).

[2] – الأسماء والصفات ص90

[3] – الدر المصون في علم الكتاب المكنون 30/1، للسمين الحلبي، ط3، 1432هـ/2011م.

[4] – المحكم والمحيط الأعظم 254/3، لابن سيده، ط2، 1424هـ/2003م ولسان العرب 102/4

[5] – معاني القرآن وإعرابه 48/1–49 للزجاج، وانظر: تهذيب اللغة 50/5

[6] – انظر: المحكم 254/3

[7] – انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد 160/1 للهمذاني، ط1، 1411هـ/1991م.

في كونه صفة، فتعين أن تكون الجلالة اسمًا لا صفة"[1]، وقال أيضًا: "الرحمن الرحيم: صفتان مشتقتان من الرحمة"[2]، ووافقهم من المحدثين الدكتور: عبد الخالق عضيمة، حيث وضع (الرحمن) في عنوان: "فَعْلان الوصف"[3] تارة، وفي عنوان: "فَعْلان الصفة"[4] تارة أخرى، وفي هذا يقول الكفوي: "وفي حاشية الكشاف للشيخ سعد الدين: فإن قيل: من أين عُلِم أن الرحمن ليس بعلم؟ قلنا: من جهة أنه يقع صفة، فإن معناه: المبالغ في الرحمة والإنعام لا التراث المخصوص مرادفًا لاسم الله –تعالى– وهذا في غاية الظهور، فالرحمن كان صفة بمعنى: كثير الرحمة، ثم غُلب على المنعم بجلائل النعم في الدنيا والآخرة"[5].

وذهب فريق آخر إلى أن (الرَّحْمَن) صيغة مبالغة، ونجد ذلك عند أبي عبيدة[6]، وفي هذا يقول ابن سيده: "معناه عند أهل اللغة: ذو الرحمة التي لا غاية بعدها في الرحمة؛ لأن فَعْلانًا بناء من أبنية المبالغة"[7]، وقيل: "رحمان أبلغ من رحيم"[8]، قال أبو عبيدة: "وبناء فَعْلان ليس كبناء فَعِيل، فإن بناء فعلان لا يقع إلا على مبالغة الفعل نحو:

رجل غضبان للمتلئ غضبًا، وفعيل يكون بمعنى الفاعل والمفعول"[9].

---

[1] – الدر المصون 29/1

[2] – الدر المصون 30/1

[3] – دراسات لأسلوب القرآن 43/7، محمد عبد الخالق عضيمة، 1425هـ/2004م.

[4] – دراسات لأسلوب القرآن 59/7

[5] – الكليات ص467

[6] – انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد 160/1

[7] – المحكم 254/3

[8] – لسان العرب 103/4

[9] – الدر المصون 33/1

وجعل البيهقي هذا المذهب مذهبًا للجمهور بقوله: "وذهب الجمهور من الناس إلى أنه مشتق من الرحمة مبني على المبالغة، ومعناه: ذو الرحمة لا نظير له فيها، ولذلك لا يثنى ولا يجمع كما يثنى الرحيم ويجمع، وبناء فَعْلان في كلامهم بناء المبالغة"[1].

وذهب العكبري إلى أن (الرحمن) صفة فيها معنى المبالغة، ونجد ذلك في قوله: "الرحمن الرحيم: صفتان مشتقتان من الرحمة، والرحمن من أبنية المبالغة، وفي الرحيم مبالغة أيضًا، إلا أن فعلانًا أبلغ من فعيل"[2]، ووافقه زكريا الأنصاري[3]، كما وافقهما من المحدثين الأستاذ محمود صافي الذي قال: "الرحمن: صفة مشتقة من صيغ المبالغة، وزنه: فَعْلان من فَعِل: رَحِم يرحم، باب فَرِح"[4]، وكذلك الأستاذ محيي الدين الدرويش الذي قال: "الرحمن: صيغة فَعْلان في اللغة تدل على وصف فعلي فيه معنى المبالغة للصفات الطارئة كعطشان"[5].

ولعلهم في ذلك قد وافقوا الزمخشري الذي قال: "الرحمن: فَعْلان من رحم كغضبان وسكران... وفي الرحمن مبالغة ما ليس في الرحيم؛ ولذلك قالوا: رحمان الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا"[6].

"وزعم بعضم أنه اسم عبراني"[7]، وفي هذا يقول السمين: "ومن غريب ما نُقل فيه أنه معرب، ليس بعربي الأصل، وأنه بالخاء المعجمة"[8].

---

[1] – الأسماء والصفات ص90

[2] – التبيان في إعراب القرآن 4/1 للعكبري، بيروت.

[3] – إعراب القرآن العظيم ص68، لزكريا الأنصاري، ط1، 1431هـ/2010م.

[4] – الجدول في إعراب القرآن وصرفه 22/1، محمود صافي، ط1، 1414هـ/1992م.

[5] إعراب القرآن وبيانه 24/1، لمحيي الدين الدرويش، ط7، 1423هـ/2002م.

[6] – الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل 49/1–50، للزمخشري، ط2، 1429هـ/2008م.

[7] – الأسماء والصفات ص90، وانظر: لسان العرب 103/4

[8] – الدر المصون 34/1

بعد هذا العرض يمكن إثبات ما يأتي:

1- تعددت مذاهب النحاة ومعربي القرآن وأصحاب المعاجم في الوصف الصرفي لكلمة (الرحمن)، ولهم فيها ستة مذاهب، وهي:

أ- أنه اسم مشتق من الرحمة، وهو مذهب ابن عباس، والزجاج في أحد أقواله، والليث، والجوهري، والبيهقي، والزنجاني، والرازي.

ب- أنه اسم عَلَم كلفظ الجلالة (الله).

ت- أنه صفة مشبهة على وزن (فَعْلان)، وهو مذهب الزجاج في أحد أقواله، وابن سيده، والهمذاني، والسمين الحلبي، وعبد الخالق عضيمة.

ث- أنه صيغة مبالغة؛ لأن (فَعْلانًا) من أبنية المبالغة، وهو مذهب أبي عبيدة، وجعله البيهقي مذهبًا للجمهور.

ج- أنه صفة فيها معنى المبالغة، وهو مذهب الزمخشري، ووافقه العكبري، وزكريا الأنصاري، ومحمود صافي، ومحيي الدين الدرويش.

ح- أنه اسم عبراني وليس بعربي.

والراجح عندي -والله أعلم- أنه صفة مشبهة لاختصاصها بالله -عز وجل- في دلالتها على الثبوت والدوام، ويجوز أن يكون اسمًا لله عز وجل مشتقًّا من الرحمة.

2- اختلف العلماء في كلمة (الرحمن) من ناحية الاشتقاق، "وهل هو مشتق من الرحمة أولًا"[1]، "فذهب بعضهم إلى أنه غير مشتق... وذهب الجمهور من الناس إلى أنه مشتق من الرحمة"[2].

والراجح عندي أنه مشتق، "والذي يدل على صحة مذهب الاشتقاق في هذا الاسم حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه... أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: قال الله

[1] - الأسماء والصفات ص90

[2] - السابق نفسه.

-عز وجل- أنا الرحمن، خلقت الرحم وشققت لها اسمًا من اسمي، فمن وصلها وصلتُه، ومن قطعها بتتهُ"[1].

3- للزجاج في كلمة (الرحمن) مذهبان، حيث ذكر أنه اسم مشتق من الرحمة تارة، وأنه صفة مشبهة تارة أخرى.

4- تتكون كلمة (الرحمن) من الجذر اللغوي (ر ح م)، و "الراء والحاء والميم أصل واحد يدل على الرقة والعطف والرأفة، يقال من ذلك: رَحِمَه يرحمه: إذا رق له وتعطف عليه"[2].

5- "الرحمن مقصور على الله -عز وجل-"[3]، أي أنه "لا يقع على المخلوق"[4]، قال الهمذاني: "لا يثنى الرحمن ولا يجمع لاختصاصه بالله تعالى... فالرحمن خاص اللفظ، حيث إنه لا يسمى به غيره، عام المعنى حيث إنه يشمل العامة، وإحسانه لجميع المخلوقات"[5].

6- (الرحمن) كلمة مزيدة بزيادتين، حيث وقعت الزيادتان وهما: الألف والنون بعد لام الكلمة، فهي على وزن (فَعْلان).

7- تحذف الألف المتوسطة "من (الرحمن) لكثرة الاستعمال مع أنه لا يلبس، وشرطه ألا يجرد من الألف واللام، فإن جُرد منهما كتبت الألف نحو: رحمان الدنيا والآخرة"[6]، وفي هذا يقول الكفوي: "إن تعرّى عن لام التعريف تثبت الألف ولا تحذف"[7].

---

[1] – السابق نفسه.

[2] – معجم مقاييس اللغة 498/2، لابن فارس، 1423هـ/2002م.

[3] – المحكم 254/3 ولسان العرب 102/4

[4] – الكليات ص467

[5] – الفريد في إعراب القرآن المجيد 158/1

[6] – همع الهوامع 520/3

[7] – الكليات ص467

8- اتضح من قولهم: "الرحمن الرحيم: اسمان مشتقان من الرحمة، ونظيرهما: نديم وندمان وهما بمعنى"[1] أن فعيلًا قد يكون بمعنى فَعْلان، وفي هذا يقول الأنباري: "ربما سَوَّت العرب بين فعلان وفعيل فقالوا: ندمان ونديم... وقال حسان بن ثابت[2]:

لَا أَخْدِشِ الْخَدْشِ بِالْجَلِيسِ وَلَا يَخْشَى نَدِيمِي إِذَا انْتَشَيْتُ يَدِي

أَهْوَى حَدِيثَ النَّدْمَانِ فِي فَلَقِ الصْـ ـصُبْحِ وَصَوْتَ الْمُغَرِّدِ الْغَرِدِ

وقال قطرب: يجوز أن يكون جمع بينهما على جهة التوكيد، ومعناهما واحد"[3].

9- ما ذكره النحاة والصرفيون من أن كلمة (الرحمن) يجوز أن تكون صفة مشبهة يدل على أمور عدة، هي:

أ- جواز مجيء الصفة المشبهة من فعل متعد؛ لأن (الرحمن) من رَحِم، وهو فعل متعد، حيث يقال: "رحمه يرحمه"[4]، وهذا يَرُدّ ما ورد عند بعض النحاة من أن الصفة

---

[1] – مختار الصحاح ص147 وانظر: تهذيب اللغة للأزهري 50/5، واللسان 103/4، والفريد في إعراب القرآن المجيد 160/1

[2] – البيتان من البحر المنسرح، انظرهما في : ديوان حسان بن ثابت، ص 74، 75، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: الأستاذ: عبد مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط2، 1414هـ/ 1994م، ووردت فيه الرواية هكذا:

لَا أَخْدِشُ الخَدْشَ بِالنَّدِيمِ وَلَا يَخْشَى جَلِيسِي إِذَا انْتَشَيْتُ يَدِي

أَهْوَى حَدِيثَ النَّدْمَانِ فِي فَلَقِ الصُّـ ـبْحِ وَصَوتُ الْمُسَامِرِ الْغَرِدِ

[3] – الزاهر في معاني كلمات الناس 139/1-140 لمحمد بن القاسم الأنباري، ط2، 1432هـ/2011م.

[4] – مقاييس اللغة 498/2

المشبهة "لا تبنى من متعد، بل من لازم"[1]، وفي هذا يقول البعلي: "لا تصاغ إلا من اللازم دون المتعدي؛ لأن المقصود منها نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث، ولا يليق ذلك بغير اللازم"[2].

ب- درس بعض النحاة وزن (فَعْلان) في مبحث الصفة المشبهة، ونجد ذلك عند ابن الحاجب[3]، وابن مالك[4]، وأبي الفداء[5].

ت- إجماع النحاة على أن صيغ المبالغة هي: (فَعّال، ومِفْعَال، وفَعيل، وفَعُول، وفَعِل)[6]، وأن "أكثرها استعمالًا فَعّال وفَعول، ثم مِفْعال ثم فَعيل ثم فَعِل"[7]، يدل على أن (الرحمن) لا يجوز أن يكون صيغة مبالغة؛ لأن وزن (فَعْلان) ليس من أوزان صيغ المبالغة – والله أعلم-.

ثانيًا: كلمة (الحاقة):

افتتح الله -عز وجل- سورة الحاقة بكلمة (الحاقة)، فقال تعالى: "الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ"[8]، وقد تعددت معاني هذه الكلمة، واختلف النحاة والصرفيون في تحديد وصفها الصرفي، وذلك على النحو الآتي:

---

[1] – همع الهوامع 328/3، وانظر: شرح الكافية الشافية 471/1 لابن مالك، ط1، 1420هـ/2000م.

[2] – الفاخر في شرح جمل عبد القاهر 707/2 للبعلي، ط1، 1423هـ/2002م.

[3] – انظر: الشافية في علم التصريف ص22، لابن الحاجب، ط1، 1429هـ/2008م.

[4] – انظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ 707/2، لابن مالك، 1397هـ/1977م.

[5] – انظر: كتاب الكناش في فني النحو والصرف 334/1، لأبي الفداء، 1425هـ/2004م.

[6] – انظر: أمالي ابن الشجري 346/2، ط2، 1427هـ/2006م، وشرح عمدة الحافظ 678/2، وهمع الهوامع 74/3-75

[7] – شرح الكافية الشافية 461/1

[8] – سورة الحاقة، الآيتان (1-2)

ذهب عدد من النحاة واللغويين إلى أن "الحاقة اسم فاعل"[1]، ومنهم: الهمذاني[2]، وأبو حيان[3]، والسمين الحلبي[4]، ووافقهم من المحدثين كل من محيي الدين الدرويش[5]، ومحمود صافي الذي قال: "الحاقة: اسم فاعل من الثلاثي (حَقَّ)، أضيفت إليه تاء التأنيث؛ لأنه وصف به مؤنث، أي: القيامة الحاقة، أو الساعة الحاقة، أو الحالة التي تجب فيها الأمور وتعرف حقيقتها، وزنه: فاعلة"[6].

وقد اختلفوا في الفعل الذي اشتقت منه (الحاقة)، ولهم فيه قولان، هما:

أ- "أن الحاقة اسم فاعل من حَق الشيء: إذا ثبت ولم يشك في صحته"[7]، "فهي ثابتة كائنة"[8]، وقد "سميت حاقة؛ لأنها واقعة لا محالة فيها، فقيل: هي من حَقَّ الشيء يَحِق: إذا وجب وصح مجيئه، وقيل: من حَقَّ الشيء: إذا أوجبه، يقال: حققت الشيء وأحققته، أي: أوجبته، والمعنى: أنها توجب لكل أحد ما استحقه"[9]. وفي هذا يقول ابن فارس: "الحاقة: القيامة؛ لأنها تحق بكل شيء، قال الله تعالى: (وَلَكِنْ حَقَّت كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِين)[10]"[11]، "أي: وجبت"[12].

---

[1] – تفسير البحر المحيط 315/8، لأبي حيان.

[2] – انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد 516/4

[3] – انظر: البحر المحيط 315/8

[4] – انظر: الدر المصون 423/10

[5] – انظر: إعراب القرآن وبيانه للدرويش44/8

[6] – الجدول في إعراب القرآن وصرفه 59/15

[7] – البحر المحيط 315/8

[8] – الدر المصون 423/10

[9] – الفريد في إعراب القرآن المجيد 515/4-516

[10] – سورة الزمر، آية (71).

[11] – مقاييس اللغة 17/2

[12] – مجمل اللغة 216/1، لابن فارس، ط2، 1406هـ/1986م.

وعلى هذا المعنى تكون الحاقة من الفعل (حَقَّ يَحِقّ) "على (يفعِل) بكسر العين"[1]، وفي هذا يقول الرازي: ""حَقَّ الشيء يحِقّ بالكسر حَقًّا أي: وجب، وأحقّه غيره: أوجبه"[2].

وقال آخرون: "سميت القيامة حاقة؛ لأنها تحُقّ كل محاقّ في دين الله بالباطل، أي: كل مجادل ومخاصم فتحقّه، أي: تغلبه"[3]، فهي "من حاققته فحققته أحقه أي: غلبته"[4].

"وقيل: من حَقَّ الشيء يحقه: إذا جعله جديرًا حقيقًا... على معنى: أنها تَحُقّ الأشياء من الجزاء والثواب والعقاب"[5]، وفي هذا يقول الفراء: "الحاقة: القيامة، سميت بذلك لأن فيها الثواب والجزاء"[6].

ويقول ابن سيده: "الحاقة: النازلة، وهي الداهية أيضًا، والحاقة: القيامة، وقد حقت تَحُق"[7]، ويقول الفيروزآبادي: "الحاقة: النازلة الثابتة كالحَقَّة، والقيامة تَحُق لأن فيها حواق الأمور، أو تحُقّ لكل قوم عملهم"[8]، و"حواقّ الأمور أي: صحائح الأمور"[9].

وعلى هذا المعنى يتضح أن الحاقة تكون من الفعل (حَقّ يحُق) "على (يفعُل) بضم العين"[10].

---

[1] – الفريد في إعراب القرآن المجيد 516/4، وانظر: مقاييس اللغة 15/2

[2] – مختار الصحاح ص96

[3] – لسان العرب 529/2

[4] – الدر المصون 423/10، وانظر: البحر المحيط 315/8، ومقاييس اللغة 16/2

[5] – الفريد في إعراب القرآن المجيد 516/4

[6] – معاني القرآن 179/3، للفراء، ط3، 1422هـ/2001م.

[7] – المحكم 333/2

[8] القاموس المحيط ص874، للفيروزآبادي، ط7، 1424هـ/2003م.

[9] – الفريد في إعراب القرآن المجيد 515/4، وانظر: الكشاف 602/4

[10] – الفريد في إعراب القرآن المجيد 516/4

وفي الجانب الآخر ذهب عدد من النحاة واللغويين إلى أن "الحاقة: النازلة الثابتة كالحَقّة"[1]، و"الحَقة: حقيقة الأمر"[2]، و"الحَقة والحِقة في معنى الحق"[3]، وقيل: "العرب تقول: لما عرفت الحَقة مني هربت، والحَقة بمعنى واحد"[4]، وفي هذا يقول الدرويش: "الحاقة والحَقة والحق ثلاث لغات"[5].

ولكني أرى أنها أربع لغات، هي: الحاقة والحَقة والحِقة والحق.

وذكر فريق ثالث أن "الحاقة مصدر كالعاقبة والعافية"[6].

بعد هذا العرض يمكن إثبات ما يأتي:

1- للنحاة واللغويين في كلمة (الحاقة) واشتقاقها ثلاثة أقوال، هي:

أ- أنها اسم فاعل من (حَقَّ يحِق) أو من (حَق يحُق)، وهذا مذهب معظم النحاة، وجعله الهمذاني مذهبًا للجمهور[7].

ب- أنها بمعنى الحَقة والحِقة والحَق، وهذا يعني أن فاعلًا قد يكون بمعنى الفَعْلَة، والفِعْلة والفَعْل.

ت- أنها مصدر كالعاقبة والعافية.

والراجح عندي أن (الحاقة) اسم فاعل؛ وذلك لأمرين، هما:

أولًا: أن هذا "هو قول الجمهور"[1].

---

1 – القاموس المحيط ص874

2 – لسان العرب 529/2

3 – المحكم 332/2

4 – تهذيب اللغة 377/3، لأبي منصور الأزهري، تراثنا، ومعاني القرآن للفراء 179/3، وانظر: لسان العرب 529/2

5 – إعراب القرآن وبيانه للدرويش 47/8

6 – البحر المحيط 315/8، والدر المصون 423/10

7 – الفريد في إعراب القرآن المجيد 516/4

ثانيًا: "أن ثبوت الحدث في اسم الفاعل أقوى من ثبوته في الفعل"[2]، ومن ثم فهو أقوى من ثبوته في المصدر – والله أعلم–.

2– الباب الصرفي للفعل الذي اشتقت منه الحاقة هو باب(فَعَل يفعِل ويفعُل).

3– ذهب الدرويش إلى أن "الحاقة والحَقة والحَق ثلاث لغات"[3]، وأثبت البحث أنها أربع لغات، وذلك بإضافة (الحِقّة) إليها.

4– الجذر اللغوي لكلمة (الحاقة) هو (ح ق ق)، قال ابن فارس: "الحاء والقاف أصل واحد، وهو يدل على إحكام الشيء وصحته"[4]، ولم تذكر بعض المعاجم هذا الجذر اللغوي، مثل: تهذيب الصحاح[5]،والكليات[6].

5– من الظواهر الصرفية في كلمة (الحاقة): جواز التقاء الساكنين فيها، فمن المواضع التي يجوز فيها التقاء الساكنين: "إذا كان أول الساكنين حرف لين وثانيهما مدغمًا في مثله، وهما في كلمة واحدة"[7]، وفي هذا يقول أبو حيان: "باب التقاء الساكنين: لا يلتقيان في وصل محض إلا وأولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل لفظًا نحو: الضالين"[8].

6– الوزن الصرفي لكلمة (الحاقة) هو (الفاعِلَة)، والأصل فيها: حَاقِقَة بكسر القاف الأولى وهي الساكن الثاني، فـ "الأصل تحريك الساكن المتأخر؛ لأن الثقل ينتهي

---

[1] – السابق نفسه

[2] – الأشباه والنظائر 6/2

[3] – إعراب القرآن وبيانه للدرويش 8 /47

[4] – مقاييس اللغة 15/2

[5] – انظر: تهذيب الصحاح للزنجاني 568، والفهرس الخاص بتهذيب الصحاح في 1154/3

[6] – انظر الكليات ص390 و556 و559 والفهرس الخاص بالكليات ص1099

[7] – شذا العرف في فن الصرف ص132، للحملاوي، 1423هـ/2003م، وانظر: الشافية ص44، والكناش 180/2

[8] – ارتشاف الضرب 717/2

عنده"[1]، وقد حُرِّك بالكسر؛ لأن "الكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين"[2]، فقد ورد في الأشباه والنظائر: "الأصل فيما حُرِّك منهما الكسرة؛ لأنها حركة لا توهم الإعراب"[3].

7- للزجاج في كلمة (الحاقة) مذهبان، حيث ذكر في موضع أن الحاقة هي اسم "الساعة والقيامة"[4]، وذكر في موضع آخر أن الحاقة صفة ليوم القيامة، فقال: "القارعة والواقعة والحاقة من صفات ساعة القيامة"[5].

ثالثًا: كلمة (القارعة):

القارعة اسم فاعل من الثلاثي (قَرَع)، و "قَرَع الباب من باب قطع"[6]، "والقارعة: الشديدة من شدائد الدهر"[7]، "سميت بذلك؛ لأنها تقرع الناس، أي: تضربهم بشدتها، والقارعة: القيامة؛ لأنها تضرب وتصيب الناس بإقراعها"[8].

وقد اختلف اللغويون في (القارعة)، فذهب الزجاج إلى أنها صفة ليوم القيامة، فقال: "القارعة والواقعة والحاقة من صفات ساعة القيامة"[9].

وذهب الأزهري إلى أن (القارعة) هي اسم ليوم القيامة، فقال: "معنى القارعة في

---

1 – الأشباه والنظائر 297/3

2 – السابق نفسه.

3 – السابق نفسه.

4 – معاني القرآن وإعرابه للزجاج 166/5

5 – معاني القرآن وإعرابه للزجاج 271/5

6 – مختار الصحاح ص307

7 – مقاييس اللغة 72/5، وانظر: المحكم 115/1، ومجمل اللغة 748/2، وتهذيب الصحاح 504/2، ومختار الصحاح ص307، ولسان العرب 323/7

8 – مقاييس اللغة 73/5

9 – معاني القرآن وإعرابه للزجاج 271/5

اللغة: النازلة الشديدة تنزل عليهم بأمر عظيم؛ ولذلك قيل ليوم القيامة: القارعة"[1]، وهذا قول الكسائي[2]، ووافقهما ابن فارس[3]، وابن سيده[4]، وأبو حيان[5]، والفيروزآبادي[6]، ومحيي الدين الدرويش[7]، وقد جعل أبو حيان هذا القول مذهبًا للجمهور، حيث قال: "وقال الجمهور: القارعة: القيامة نفسها؛ لأنها تقرع القلوب بهولها، وقيل: صيحة النفخة في الصور؛ لأنها تقرع الأسماع، ومن ضمن ذلك: القلوب، وقال الضحاك: هي النار ذات التغيظ والزفير"[8].

بعد هذا العرض يمكن إثبات ما يأتي:

1- تعددت معاني اسم الفاعل (القارعة) عند النحاة واللغويين، فقيل: هي وصف ليوم القيامة، وهو مذهب الزجاج، وقيل: هي النار، وهو مذهب الضحاك، وقيل:"القارعة من أسماء القيامة؛لأنها تقرع القلوب بصدقها"[9]، وهذا القول الأخير هو مذهب معظم اللغويين، وهو ما يراه البحث – والله أعلم–.

2- أن (القارعة) من الجذر اللغوي (ق ر ع)، وعنه يقول ابن فارس: "القاف، والراء، والعين معظم الباب: ضرب الشيء، يقال: قرعتُ الشيء أقرعه: ضربته"[10]، ويقول الكفوي: "كل نازلة شديدة بالإنسان فهي قارعة"[11].

---

[1] – تهذيب اللغة 235/1، لأبي منصور الأزهري، تراثنا.

[2] – انظر: تهذيب اللغة 233/1 ولسان العرب 323/7

[3] – انظر: مقاييس اللغة 72/5–73

[4] – انظر: المحكم 115/1

[5] – انظر: البحر المحيط 315/8

[6] – انظر: القاموس المحيط ص750

[7] – انظر: إعراب القرآن وبيانه 392/8

[8] – البحر المحيط 503/8

[9] – البحر المحيط 315/8

[10] – مقاييس اللغة 72/5

[11] – الكليات ص702

رابعًا: كلمة (مُدْهَامَّتَان):

وردت هذه الكلمة في قوله تعالى: "وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَان (62) فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَان (63) مُدْهَامَّتَان (64)"[1].

وقد اتفقت آراء النحاة واللغويين في معنى قوله تعالى: "مُدْهَامَّتَان"، ونجد ذلك في الأقوال الآتية:

قال الأزهري: "ادهامَّ الزرع: إذا علاه السواد ريًّا، وقال الفراء فيما روى عنه سلمة في قول الله –عز وجل– "مُدْهَامَّتَان": يقول: خضراوان إلى السواد من الري، وقال الزجاج: المعنى: أنهما خضراوان تضرب خضرتهما إلى السواد... وقال بعضهم: الدُّهمة عند العرب: السواد، وإنما قيل للجنة: مُدْهَامَّة لشدة خضرتها، يقال: اسودت الخضرة أي: اشتدت"[2]، و"يقال: ادهامَّ يَدْهامّ فهو مدهامّ، وادهمّ يدهَمّ فهو مُدْهَمّ... بمعنى واحد"[3].

وقال ابن فارس: "ادهامّ الزرع: إذا علاه السواد ريًّا، قال الله –جل ثناؤه–: في صفة الجنتين: مُدْهَامَّتَان، أي: سوداوان في رأي العين، وذلك للري والخضرة"[4].

وقال ابن سيده: "الدُّهْمة: السواد... وادهامّ الزرع: علاه السواد، وحديقة دهماء: مُدْهَامَّة خضراء تضرب إلى السواد من نعمتها وريّها، وفي التنزيل: مُدْهَامَّتَان"[5].

وقال الرازي: "ادهامّ الشيء ادهيمامًا أي: اسوَدّ، وقال الله تعالى: "مُدْهَامَّتَان" أي: سوداوان من شدة الخضرة من الري، والعرب تقول لكل أخضر: أسود، وسميت قرى العراق سوادًا لكثرة خضرتها"[1].

---

[1] – سورة الرحمن، الآيات (62–64)

[2] – تهذيب اللغة 224/6، للأزهري، تراثنا.

[3] – تهذيب اللغة 228/6

[4] – مقاييس اللغة 308/2

[5] – المحكم 195/4

وقد وردت مثل هذه العبارات عند كل من ابن درستويه[2]، والزنجاني[3]، وابن منظور[4]، والفيروزآبادي[5].

بعد هذا العرض يمكن إثبات ما يأتي:

1- أن (افْعَالّ) وافْعَلّ بمعنى واحد، والدليل على ذلك قولهم: "ادهامّ... وادهَمّ... بمعنى واحد"[6]، قال الزمخشري: "مُدْهَامَّتَان: قد ادهامتا من شدة الخضرة"[7]، وفي هذا يقول النحاس: "مُدْهَامَّتان: قال أبو حاتم: ويجوز في الكلام: مُدْهَامَّتان؛ لأنه يقال: ادهَمَّ وادهامّ"[8]، ويقول المرادي: "قال ابن عصفور: افْعَلَّ مقصور من (افعالّ) لطول الكلمة، ومعناها كمعناها بدليل أنه ليس شيء من (افعَلّ) إلا يقال فيه: افعالّ، إلا إنه تَقِل إحدى اللغتين في شيء وتكثر في شيء"[9]، وقد ورد في الآية (افعالّ) مع ثبوت الألف.

2- وزن (افعلّ) يأتي دالًّا على "لون وهو الكثير، أو على عيب حسي كـ (اعوَجّ)، و(اعوَرَّ)... وقد تزاد ألف قبل لامه كـ (احمارّ) و(اصفارّ)،و(ادهامّ)"[10]، وقد ورد

---

[1] – مختار الصحاح ص134

[2] – انظر: تصحيح الفصيح وشرحه ص66-67، لابن درستويه، 1425هـ/2004م.

[3] – انظر: تهذيب الصحاح 276/1

[4] – انظر: لسان العرب 436/3

[5] – انظر: القاموس المحيط ص1109

[6] – تهذيب اللغة 228/6

[7] – الكشاف 451/4، وانظر: البحر المحيط 197/8

[8] – إعراب القرآن ص915، لأبي جعفر النحاس، ط2، 1429هـ/2008م، ومعاني القرآن 1438/2، لأبي جعفر النحاس، ط1، 2009م.

[9] – شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 274/1 للمرادي، ط1، 1428هـ/2008م.

[10] – شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 3767/8، لناظر الجيش، ط1، 1428هـ/2007م.

(افعالّ) في الآية المفردة على الكثير في استعمال هذا الوزن، وهو الدلالة على اللون، وفي هذا يقول ابن جني: "قلما جاء (افعالّ) إلا في الألوان والعيوب الظاهرة"[1].

3- أن (فَعْلاء) قد يكون بمعنى مِفْعَالة، والدليل على ذلك قولهم: "حديقة دَهْمَاء ومُدْهَامّة: خضراء تضرب إلى السواد "[2]، وقال الراغب الأصفهاني: "مُدْهَامَّتَان: وبناؤهما من الفعل: مِفْعَال، يقال: ادهامّ ادهيمامًا"[3].

4- أن قوله تعالى:(مُدْهَامَّتَان) هو "اسم الفاعل من افعَلّ وافعَالّ"[4]، وذهب محمود صافي إلى أنه "اسم فاعل من السداسي ادهامّ، أو اسم مفعول منه، وكلا المعنيين موافق في الآية الكريمة، وزنه: افعالّ"[5].

5- كلمة "مُدْهَامَّتَان: مثنى مُدْهامّة، مؤنث مُدْهَامّ"[6].

6

6- الجذر اللغوي لكلمة (مُدْهَامَّتَان) هو: (د هـ م)، وعنه قال ابن فارس: "الدال، والهاء، والميم أصل يدل على غشيان الشيء في ظلام"[7]، ولم يرد هذا الجذر اللغوي عند أبي البقاء الكفوي[8].

---

[1] – شرح تسهيل الفوائد: 273/1

[2] – لسان العرب 436/3

[3] – المفردات في غريب القرآن، ص180، للراغب الأصفهاني، ط2، 1420هـ/1999م.

[4] – دراسات لأسلوب القرآن 361/6

[5] – الجدول في إعراب القرآن وصرفه 105/14

[6] – السابق نفسه.

[7] – مقاييس اللغة 307/2

[8] – انظر: الكليات ص1104

7- وردت كلمة (مُدْهَامَّتان) عند النحاة والصرفيين شاهدًا قرآنيًّا على مجيء وزن (افعَالّ) دالًّا على الألوان، ونجد ذلك عند أبي القاسم المؤدب[1]، وابن درستويه[2]، والمرادي[3].

خامسًا: أبرز السمات الصرفية للآيات المفردة:

السمة الأولى: شيوع بعض الظواهر الصرفية مثل: التقاء الساكنين، والوقف الصرفي، وفيما يلي دراسة هاتين الظاهرتين في الآيات المفردة:

*التقاء الساكنين:

ورد التقاء الساكنين في حالتين في الآيات المفردة، هما:

أولًا: الوقف على رأس الآية، كما نجد في قوله تعالى: (الرَّحمن)، و(الحَاقَّة)، و(الْقَارِعَة)، و(مُدْهَامَّتَان).

ثانيًا: في حالة الوصل في كلمة واحدة، على أن يكون أول الساكنين "حرف لين، وثانيهما مدغم متصل لفظًا"[4]، وفي هذا يقول ابن الحاجب: "التقاء الساكنين يغتفر في الوقف مطلقًا، وفي المدغم قبله لين في كلمة نحو... الضالين"[5]، ويقول السيوطي: "يلتقيان في الوقف مطلقًا سواء كان الأول حرف علة أم لا نحو: يعلمونْ- صَرْفْ، ولا يلتقيان في الوصل إلا وأولهما حرف لين، وثانيهما مدغم متصل نحو: دابّة... الضالين"[6].

وهذه الحالات تعرف عند النحاة والصرفيين بالتقاء الساكنين على حدّه، وفي هذا يقول أبو الفداء: "التقاء الساكنين من غير تغيير، وله أربع صور، إحداها: أن يلتقيا على

---

[1] – انظر: دقائق التصريف ص185، لأبي القاسم المؤدب، ط1، 1425هـ/2004م.

[2] – انظر: تصحيح الفصيح وشرحه ص67

[3] – انظر: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 274/1

[4] – ارتشاف الضرب 717/2

[5] – الشافية ص44

[6] – همع الهوامع 409/3

حدهما، وهو أن يكون الساكنان في كلمة واحدة حال الدرج، والساكن الأول حرف مدّ ولين، والثاني مدغم، والمراد بحرف المد واللين: الألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، نحو قوله تعالى: (وَلَا الضَّالِين)[1]، والْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّة"[2].

ونلاحظ من هذه النصوص: استشهاد النحاة على التقاء الساكنين بكلمة (الضالِّين)، وأضاف أبو الفداء إليها كلمة (الحاقَّة) من الآيات المفردة، وأرى أن يضاف إليهما من الآيات المفردة كلمة (مدهامَّتان)؛ فقد خلت كتب النحاة من الاستشهاد بها في موضع التقاء الساكنين.

***الوقف الصرفي:**

الوقف الصرفي هو "قطع الكلمة عما بعدها، وفيه وجوه مختلفة"[3]،

وورد منها وجهان في الوقف على الآيات المفردة، هما: "الإسكان المجرد في المتحرك... وإبدال تاء التأنيث الاسمية هاء في نحو: (رحمة) على الأكثر"[4]، فنجد الوقف بالسكون في قوله تعالى: "الرَّحْمن"، وقوله تعالى: "مُدْهَامَّتَان"، و"السكون... هو

الأصل في الوقف على المتحرك"[5]، وعلة ذلك "أن الحرف الموقوف عليه مضاد للحرف المبتدأ به؛ لأن الوقف هو الانتهاء، والانتهاء مضاد للابتداء، فينبغي أن تكون صفته مضادة لصفته، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك فيكون هذا ساكنًا"[6].

---

1 – سورة الفاتحة، آية (7).

2 – الكناش 180/2

3 – الشافية ص48

4 – السابق نفسه

5 – همع الهوامع 431/3

6 – همع الهوامع 432/3

ونجد الوقف بإبدال تاء التأنيث هاء في قوله تعالى:"الحاقة"، وقوله تعالى: "القارعة"، وقد "أجمع النحاة على أن ما فيه تاء التأنيث يكون في الوصل تاء، وفي الوقف هاءً على اللغة الفصحى"[1]، ويقول الجرجاني عن تاء التأنيث: "في الاسم تنقلب في الوقف هاء، كقولك: ضاربة، وقائمة، هذا هو الشائع المستعمل"[2].

بعد هذا العرض يمكن إثبات ما يأتي:

أ- يعد إبدال تاء التأنيث في الوقف هاء هو"اللغة الفصحى"[3] بإجماع النحاة، وقد تعددت أحكام النحاة في الحكم على ذلك، فقال الجرجاني: "هذا هو الشائع المستعمل"[4]، وجعلها ابن الحاجب هي الأكثر[5]، وهي المشهورة عند ابن مالك الذي قال: "الوقف بإبدال هذه التاء هاء هو المشهور في كلام العرب، وفيهم من يقف عليها تاء"[6]، وهذا هو "الأفصح"[7] عند السيوطي.

ب- جاءت لغة القرآن الكريم في رواية حفص عن عاصم بإبدال تاء التأنيث هاءً في الوقف، ولم يرد فيها الوقف عليها بالتاء.

ت- ورد إبدال تاء التأنيث هاء في الوقف على الآيات المفردة وقد تحرك ما قبلها لفظًا فقط، ونجد ذلك في قوله تعالى: "الحاقّة"، وقوله تعالى: "القَارِعَة"، وقد ذكر النحاة أن هذا الإبدال يكون إذا تحرك ما قبل التاء لفظًا أو تقديرًا، وفي هذا يقول السيوطي: "إذا كان آخر الموقوف عليه تاء التأنيث في اسم، فالأفصح إبدالها في

---

[1] – الأشباه والنظائر 112/1

[2] – شرح الجمل في النحو ص289، لعبد القاهر الجرجاني، ط10، 1432هـ/2011م.

[3] – الأشباه والنظائر 112/1

[4] – شرح الجمل في النحو ص289

[5] – انظر: الشافية ص48

[6] – شرح عمدة الحافظ 977/2

[7] – همع الهوامع 431/3

الوقف هاء إن تحرك ما قبلها لفظًا كفاطمهْ، وقائمهْ، وطلحهْ، وغلْمِهْ، أو تقديرًا كالحياهْ، والفتاهْ، فإن أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه"[1].

ث- اختلف النحاة في تاء التأنيث المبدلة هاء في الوقف، ومحل الخلاف "أيهما بدل من الأخرى"[2]، فذهب البصريون إلى أن التاء هي الأصل، وأن الهاء بدل، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك"[3].

ج- لم يستشهد عدد من النحاة على إبدال تاء التأنيث في الوقف هاء مكتفين بالتمثيل دون الاستشهاد، ونجد ذلك عند الجرجاني[4]، وابن الحاجب[5]، وابن مالك[6]،والسيوطي[7]، وتعد الآيتان المفردتان في قوله تعالى:"الحَاقَّة" و"الْقَارِعَة" شاهِدَيْنِ على ذلك.

ح- لم يستشهد ابن الحاجب والسيوطي في حديثهما عن الوقف على المتحرك بالسكون، مكتفين بالتمثيل دون الاستشهاد[8]، وتعد الآيتان المفردتان في قوله تعالى: "الرَّحْمن" و"مُدْهَامَّتَانْ" شاهِدَيْن على ذلك.

السمة الثانية: ورود الإدغام في آيتين من الآيات المفردة، وذلك في قوله تعالى: "مُدْهَامَّتَان"، وقوله تعالى: "الحَاقَّة"، فنجد أن الإدغام حدث بين الميمين في الآية الأولى، وبين القافين في الآية الثانية، أي أنه وقع بين المتماثلين فقط في الآيات المفردة، ولم يقع بين المتقاربين، وفي هذا يقول ابن معطي: "الإدغام إنما يكون في

---

1 – همع الهوامع 437/3

2 – الأشباه والنظائر 112/1

3 – السابق نفسه.

4 – انظر: شرح الجمل في النحو ص289

5 – انظر: الشافية ص48

6 – انظر: شرح عمدة الحافظ 977/2

7 – انظر: همع الهوامع 437/3

8 – انظر: الشافية ص48، وهمع الهوامع 431/3

حرفين متماثلين أو متقاربين"[1]، ويقول ابن الحاجب: "الإدغام أن تأتي بحرفين: ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل، ويكون في المثلين والمتقاربين"[2].

ويعد الإدغام في الآيتين المفردتين: "مُدْهَامَّتان" و"الحَاقَّة" واجبًا لأمرين، هما:

أ- أن الساكنين في كلمة واحدة. ب- أن أول المتماثلين ساكن.

وفي هذا يقول ابن معطي: "فالمتماثلان إذا كان الأول منهما ساكنًا وجب الإدغام... ووجب إن كان من كلمة واحدة"[3]، ويقول الرضي: "يجب الإدغام إذا سكن أول المثلين كانا في كلمة كالشدّ والمدّ، أو في كلمتين متصلتين"[4].

السمة الثالثة: شيوع اسم الفاعل، حيث ورد اسم الفاعل في الآيات المفردة من الثلاثي ومن غير الثلاثي، فورد من الثلاثي على وزن (فاعِل)، كما نجد في قوله تعالى: "الحَاقَّة"، وأصلها – كما ذكرت سابقًا- (الحاقِقة)، وكما نجد في قوله تعالى: "القَارِعَة"، وهذا هو الأساس في صياغة اسم الفاعل، فقد ذهب النحاة إلى أن "الأصل فيه إذا كان فعله ثلاثيًا أن يكون على زنة فاعل"[5]، وذكر التفتازاني أن هذا هو الأكثر في صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي، فقال: "وأما اسم الفاعل... من الثلاثي المجرد فالأكثر أن يجيء اسم الفاعل منه على فاعل"[6].

وورد اسم الفاعل في الآيات المفردة من غير الثلاثي في كلمة (مُدْهَامَّتان)، والضابط في صياغته من غير الثلاثي أن يكون "على زنة مضارعه مبدوءًا بميم مضمومة

---

[1] – الفصول الخمسون، ص269، لابن معطي، عيسى البابي الحلبي.

[2] – الشافية ص86

[3] – الفصول الخمسون ص269

[4] – شرح كافية ابن الحاجب للرضي 345/2

[5] – شرح عمدة الحافظ 703/2، وانظر: شرح القصيدة الكافية في التصريف، ص50، للسيوطي، 1409هـ/1989م.

[6] – شرح تصريف العزي، ص134، للتفتازاني، ط2، 1433هـ/2012م.

مكسورة ما قبل آخره"[1]، ولكننا نلاحظ في اسم الفاعل (مُدْهامَّتان) أنه ورد مساويًا لوزن اسم المفعول؛ ولهذا ذكر محمود صافي أن قوله تعالى: "مُدْهَامَّتَان": "اسم فاعل من السداسي ادهامّ، أو اسم مفعول منه، وكلا المعنيين موافق في الآية الكريمة"[2]، وأجاز ذلك الرضي بقوله: "يكون اسم الفاعل بوزن المفعول"[3]، وقال التفتازاني: "وقد يستوي لفظ اسم الفاعل واسم المفعول في بعض المواضع كمحابّ ومتحابّ، ومختار، ومضطر، ومعتدّ، ومنصبّ... فإن لفظ اسم الفاعل واسم المفعول في هذه الأمثلة مُسْتَوٍ، لسكون ما قبل الآخر بالإدغام في بعض، وبالقلب في بعض، والفرق إنما يكون بحركته، فلما زالت الحركة استويا"[4].

ونجد أن كلمة (مُدْهَامَّتَان) وردت اسم فاعل بوزن اسم المفعول لسكون ما قبل الآخر بالإدغام، وهذا يشير إلى أمرين، هما:

أ- أن كلمة "مُدْهَامّتان" آية مفردة وتعد شاهدًا قرآنيًّا على استواء صيغة اسم الفاعل مع اسم المفعول من الفعل فوق الثلاثي، فقد اكتفى بعض النحاة في حديثهم عن ذلك بالتمثيل دون الاستشهاد كالتفتازاني[5].

ب- أنها ترد ما ورد في عبارات بعض النحاة الذين ذهبوا إلى أن صيغة اسم الفاعل من الفعل فوق الثلاثي يجب أن تكون بكسر ما قبل الآخر، ونجد ذلك عند ابن مالك الذي قال: "يصاغ اسم الفاعل غير الثلاثي على زنة مضارعه مبدوءًا بميم مضمومة

---

1 – شرح عمدة الحافظ 708/2

2 – الجدول في إعراب القرآن وصرفه 105/14

3 – شرح كافية ابن الحاجب للرضي 485/3

4 – شرح تصريف العزي ص137

5 – انظر: شرح تصريف العزي ص137

مكسورة ما قبل آخره مطلقًا"[1]، فقوله هذا مردود بما ورد في قوله تعالى: "مُدْهَامَّتَان"، فهي تعد استثناءً من هذه القاعدة.

السمة الرابعة: جواز مجيء صيغة (فَعْلان) من صيغ الصفة المشبهة المصوغة من فعل متعد، كما نجد في قوله تعالى: "الرَّحْمن"،فهي مأخوذة من الفعل "رَحِم"، وهو متعد بدليل قولهم:"رحمه يرحمه: إذا رقَّ له وتعطف عليه"[2]، وهي صفة ثابتة مختصة بالله عز وجل، فـ "الصفات الجارية على اسم الله تعالى تكون أبدًا للثناء"[3]، وهذا يردّ ما ورد في عبارات بعض النحاة من أن الصفة المشبهة "هي المصوغة من فعل قاصر لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها على جهة الثبوت"[4]، وقولهم عن الصفة المشبهة إنها "لا تبنى من متعد بل من لازم"[5].

السمة الخامسة: ورود الكلمات في الآيات المفردة كلها من نوع الاسم الثلاثي المزيد، وهذا يشير إلى أن الاسم "الثلاثي أكثر الأبنية"[6]، فقد ورد في الأشباه والنظائر: "الثلاثي أكثرها استعمالًا، وأعدلها تركيبًا؛ وذلك لأنه حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يُوقف عليه"[7].

وقد اشتملت الآيات المفردة جميعها على ألف المد الزائدة، وهذا يدل على صحة ما ذهب إليه النحاة من أن "أحق الحروف بالزيادة حروف اللين، وهي: الألف، والياء، والواو"[8]، وأن "الألف أخفها، فهي أحق بالزيادة من أختيها"[1].

---

1 – شرح عمدة الحافظ 708/2

2 – مقاييس اللغة 498/2

3 – شرح الجمل في النحو ص276

4 – مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، ص589، للفاكهي، ط1، 1428هـ/2007م.

5 – همع الهوامع 328/3

6 – الأشباه والنظائر 303/3

7 – الأشباه والنظائر 304/3

8 – إيجاز التعريف في علم التصريف ص85، لابن مالك، ط1، 1430هـ/2009م.

السمة السادسة: ورود الآيات المفردة كلها من باب الاسم الصحيح، فمعلوم أن الاسم من حيث الصحة والاعتلال ينقسم إلى "صحيح ومعتل"[2].

السمة السابعة: اشتمال الكلمة الواحدة في الآيات المفردة على مجموعة من الشواهد الصرفية على النحو الآتي:

*الشواهد الصرفية في كلمة (الرحمن):

تعد كلمة (الرحمن) شاهدًا صرفيًّا على الظواهر الآتية:

أ- التقاء الساكنين في حالة الوقف.

ب- الوقف على المتحرك بالسكون.

ت- صياغة الصفة المشبهة من الفعل المتعدي.

ث- صياغة الاسم الثلاثي الصحيح والمزيد بالألف والنون.

الشواهد الصرفية في كلمة (الحاقة):

تعد كلمة (الحاقة) شاهدًا صرفيًّا على الظواهر الآتية:

أ- التقاء الساكنين على حدهما في كلمة واحدة؛ لأن الساكن الأول حرف مد ولين، والثاني مدغم.

ب- إبدال تاء التأنيث هاءً في الوقف.

ت- صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي.

ث- وجوب إدغام المتماثلين في الكلمة الواحدة.

ج- صياغة الاسم الثلاثي الصحيح والمزيد بالألف والتاء المربوطة.

*الشواهد الصرفية في كلمة (القارعة):

تعد كلمة (القارعة) شاهدًا صرفيًّا على الظواهر الآتية:

أ- إبدال تاء التأنيث هاء عند الوقف.

---

[1] - السابق نفسه.

[2] - ارتشاف الضرب 559/2

ب- صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي.

ت- صياغة الاسم الثلاثي الصحيح والمزيد بالألف والتاء المربوطة.

***الشواهد الصرفية في كلمة (مُدْهَامَّتَان):**

تعد كلمة (مُدْهَامَّتَان) شاهدًا صرفيًّا على الظواهر الآتية:

أ- التقاء الساكنين في حالة الوقف.

ب- التقاء الساكنين على حدهما في كلمة واحدة؛ لأن الأول حرف مد ولين، والثاني مدغم.

ت- الوقف على المتحرك بالسكون.

ث- وجوب إدغام المتماثلين؛ لأنهما في كلمة واحدة.

ج- استواء صيغة اسم الفاعل واسم المفعول من الفعل فوق الثلاثي.

ح- مجيء صيغة (افعالّ) للدلالة على اللون، وهذا هو الأكثر في هذه الصيغة.

خ- مجيء صيغة (افعَلّ) وصيغة (افعالّ) بمعنى واحد.

د- صياغة الاسم الثلاثي الصحيح والمزيد بالميم والألف والتاء والنون.

وجدير بالذكر أن اشتمال الكلمة القرآنية الواحدة على هذه الشواهد دليل على الإعجاز الصرفي واللغوي في القرآن الكريم.

المبحث الثاني: التحليل النحوي للآيات المفردة:

أولًا: جملة (الرحمن):

ذهب النحاة إلى أن "الآية لا بد أن تكون مفيدة"[1]، بحيث يحسن الوقوف عليها[2]، فما جاز الوقف عليه فهو آية، وما لم يجز الوقف عليه فليس بآية، ونجد ذلك في قول الهمذاني: "الرحمن: مبتدأ، وما بعده من أفعال إلى قوله: (البيان) أخبار، أو خبر مبتدأ محذوف على قول من جعله آية ليحسن الوقف عليه، أي: الله الرحمن، وأحد

[1] – الدر المصون 153/10

[2] – انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد 403/4

مفعولي (عَلَّم) محذوف"[1].

كما ذهب النحاة إلى أن الآية لا بُدّ أن تُكوِّن جملة، ونجد ذلك في قول أبي حيان: "والظاهر أن (الرحمن) مرفوع على الابتداء، و(عَلَّم القرآن) خبره، وقيل: (الرحمن) آية بمضمر، أي: الله الرحمن، أو: الرحمن ربنا، وذلك آية، و(عَلَّم القرآن) استئناف إخباري"[2].

مما سبق يتضح خلاف النحاة في قوله تعالى: (الرحمن)، هل هي آية أو لا، حيث تعددت فيها الأوجه الإعرابية، ففيها ثلاثة أوجه، هي:

الأول: "أنه خبر مبتدأ مضمر، أي: الله الرحمن"[3].

والثاني: "أنه مبتدأ وخبره مضمر، أي: الرحمن ربنا"[4]، ولعل أصحاب هذا الوجه قد استندوا في تقديرهم هذا إلى أن "حذف المبتدأ كثير في القرآن"[5]،حيث قال ابن الشجري: "لو قُدِّر المحذوف مبتدأ كان جيدًا، لأن حذف المبتدأ كثير في القرآن"[6].

وعن الوجهين الأول والثاني يقول السمين: "وهذا الوجهان عند مَنْ يرى أن (الرحمن) آية مع هذا المضمر، فإنهم عَدّوا (الرحمن) آية، ولا يتصور ذلك إلا بانضمام خبر أو

---

1 – السابق نفسه.

2 – البحر المحيط 186/8

3 – الدر المصون 153/10

4 – السابق نفسه.

5 – أمالي ابن الشجري 100/3

6 – السابق نفسه.

مخبر عنه إليه، إذ الآية لا بُدّ أن تكون مفيدة"[1]، ويقول العكبري: "(الرحمن): ذهب قوم إلى أنها آية، فعلى هذا يكون التقدير: الله الرحمن؛ ليكون الكلام تامًّا"[2].

وفي هذين الوجهين نجد أن المحذوف قد يكون مبتدأ أو خبرًا، وفيه تفصيل ذكره النحاة، فذهب الواسطي إلى أنه "إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرًا"[3]، فإن "الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأن الخبر محط الفائدة، وقال العبدي: الأولى كونه الخبر؛ لأن التجوز في آخر الجملة أسهل"[4]، وقيل: "لأن الحذف اتساع وتصرف، وذلك في الخبر دون المبتدأ؛ إذ الخبر يكون مفردًا جامدًا، ومشتقًّا، وجملة على تشعب أقسامها، والمبتدأ لا يكون إلا اسمًا مفردًا"[5].

والثالث: أن الرحمن "ليس بآية، وأنه مع ما بعده كلام واحد، وهو مبتدأ خبره (عَلّم القرآن)"[6]، وهذا مذهب عدد من النحاة وعلماء الوقف والقراءات، ومنهم: النحاس الذي قال: "الرحمن: رفع بالابتداء، وخبره: عَلَّم الْقُرْآن"[7]، ووافقه الزمخشري بقوله: "الرحمن: مبتدأ، وهذه الأفعال مع ضمائرها أخبار مترادفة، وإخلاؤها من العاطف لمجيئها على نمط التعدد"[8]، ووافقهما زكريا الأنصاري[9].

---

1 – الدر المصون 153/10

2 – التبيان في إعراب القرآن 1197/2

3 – همع الهوامع 390/1

4 – السابق نفسه.

5 – الأشباه والنظائر 105/3

6 – الدر المصون 153/10

7 – إعراب القرآن للنحاس ص909

8 – الكشاف 443/4

9 – انظر: إعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري ص450

وهذا المذهب رجحه أبو حيان بقوله: "والظاهر أن (الرَّحْمَن) مرفوع على الابتداء، و(عَلَّم الْقُرْآنَ) خبره"[1]، وقد اعتدّ بهذا المذهب أيضًا: السيوطي، حيث جعل قوله تعالى: (الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ) من "الجمل الخبرية"[2]، ووافقه الزركشي في ذلك[3]، كما وافقهم من المحدثين: محمود صافي بقوله: "الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ: لا محل لها ابتدائية"[4].

فهذا مذهب علماء الوقف والقراءات، ويتضح مذهبهم من خلال أحكام الوقف التي استندوا إليها في بيان المواضع التي يحسن الوقوف عليها، ومن هذه الأحكام:

بيان الفرق بين الوقف التام، والوقف الكافي، والوقف المطلق، فقد ذهبوا إلى أن "الوقف التام هو الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده؛ لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده"[5].

و"الوقف الكافي هو الذي يحسن الوقف عليه أيضًا والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ"[6]، "فهو منقطع لفظًا متصل بمعنى، وسمي كافيًا لاكتفائه واستغنائه عما بعده، واستغناء ما بعده عنه بأن لا يكون مقيدًا له"[7].

أما الوقف المطلق فهو "ما يحسن الابتداء بما بعده كالاسم المبتدأ، والاستفهام، والنفي"[8].

---

1 – البحر المحيط 186/8

2 – الإتقان في علوم القرآن 780/2، للسيوطي، ط1، 1429هـ/2008م.

3 – انظر: البرهان في علوم القرآن ص127، للزركشي، 1427هـ/2006م.

4 – الجدول في إعراب القرآن وصرفه 87/14

5 – المكتفي في الوقف والابتداء ص19، لأبي عمرو الداني، 1427هـ/2006م.

6 – المكتفي في الوقف والابتداء، ط21

7 – منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ص22، للأشموني، ط1، 1429هـ/2008م.

8 – علل الوقوف في القرآن الكريم المسمى بالوقف والابتدا، ص531، للسجاوندي، طنطا.

وبناء ذلك، فقد جعل أبو عمرو الداني الوقف على قوله تعالى: (عَلَّمَهُ الْبَيَان) فقال: "عَلَّمَهُ الْبَيَان تام، وقيل: كاف"[1]، ولم يذكر الداني أنه يوجد وقف على (الرَّحْمَن)، أما الأشموني فذكر أن الوقف يكون على قوله تعالى: (عَلَّمَ الْقُرْآنَ)، فقال: " عَلَّمَ الْقُرْآنَ: كاف؛ لأن الرحمن مبتدأ، و(عَلَّمَ الْقُرْآنَ) خبره"[2]،

وأما السجاوندي فقد منع الوقف على (الرحمن)، وجعل الوقف على قوله تعالى: (عَلَّمَ الْقُرْآنَ) مطلقًا[3]، حيث قال: "الرحمن:لا"[4]؛ لأن (عَلَّمَ الْقُرْآنَ) خبره"[5]، وذهب زكريا الأنصاري إلى أن الوقف على " عَلَّمَ الْقُرْآنَ: كافٍ"[6]، وأن الوقف على "(البيان) تام"[7].

بعد هذا العرض يمكن إثبات ما يأتي:

1- يعد التركيب النحوي هو الأساس في الاعتداد بالآية المفردة وحسابها من جملة آيات السورة، فقد اختلف النحاة وعلماء الوقف والقراءات في الاعتداد ببعض الآيات، ومنها الآيات المفردة، وفي هذا يقول مكي بن أبي طالب: "سورة الرحمن مكية، وهي سبع وسبعون آية في المدني، وثمان في الكوفي"[8]، وفسّر ذلك الفيروزآبادي بقوله عن سورة الرحمن: "آياتها ثمان وسبعون في عدّ الكوفة والشام، وسبع في الحجاز، وست في البصرة... المختلف فيها خمس آيات: الرَّحْمَن، خَلَقَ الْإِنْسَانَ، لِلْأَنَام، الْمُجْرِمُونَ،

---

1 – المكتفي في الوقف والابتدا ص227

2 – منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ص581

3 – انظر: علل الوقوف للسجاوندي ص531

4 – السابق نفسه.

5 – السابق نفسه.

6 – المقصد لتخليص ما في المرشد، ص531 لزكريا الأنصاري، ط1، 1427هـ/2006م.

7 – السابق نفسه.

8 – الكشف عن وجود القراءات السبع وعللها وحججها 754/2، لمكي بن أبي طالب القيسي، ط1، 1430هـ/2009م.

شُوَاظٌ من نَارٍ"[1]، ووافقهما الدمياطي بقوله: "سورة الرحمن مكية...آيها سبعون وستة بصري، وسبع حجازي، وثمان كوفي وشامي، خلافها خمس: (الرَّحْمَن) كوفي وشامي، (خَلَقَ الْإِنْسَانَ) الأول تركها مدني، (لِلْأَنَام) تركها مكي، (شُوَاظٌ من نَارٍ) حجازي، (بِهَا الْمُجْرِمُونَ) تركها بصري"[2].

2- تعددت التراكيب النحوية في قوله تعالى (الرحمن)، وأثبت البحث فيها ثلاثة تراكيب، هي:

الأول: مبتدأ محذوف + خبر مفرد (الرحمن)، والتقدير: الله الرحمن.

الثاني: مبتدأ معرفة (الرحمن) + خبر محذوف، والتقدير: الرحمن ربنا.

ونلاحظ في التقدير على هذين التركيبين أن كلًّا من المبتدأ والخبر قد ورد معرفة، ومعلوم أن "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، وقد يكونا معرفتين، فقيل: الخيار في جعل أيهما شئت المبتدأ أو الخبر... وقيل المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، وغير المعلوم الخبر، وقيل: الأعم هو الخبر"[3].

كما يتضح في هذين التركيبين أنه "يجوز حذف كل من المبتدأ والخبر إذا علم"[4].

الثالث: مبتدأ معرفة+خبر أول (جملة)+خبر ثان (جملة)+خبر ثالث (جملة)

الرحمن + علم القرآن + خلق الإنسان + علمه البيان

وفي هذا يقول أبو جعفر النحاس: "الرحمن: رفع بالابتداء، وخبره: عَلَّمَ الْقُرْآنَ... خَلَقَ الْإِنْسَانَ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ، فهو خبر بعد خبر"[5]، وهذا التركيب الثالث يجيز أن "يكون

---

[1] – بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز 447/4، للفيروزآبادي، 1431هـ/2010م.

[2] – إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص526 للدمياطي، ط3، 1427هـ/2006م.

[3] – ارتشاف الضرب من لسان العرب 1099/3

[4] – توضيح المقاصد والمسالك 173/1، وانظر: همع الهوامع 390/1

[5] – معاني القرآن للنحاس 1432/2

للمبتدأ الواحد خبران وأكثر من ذلك كما قد يكون له أوصاف متعددة"[1]، وفي هذا يقول الرضي: "اعلم أن تعدد الخبر إما أن يكون بعطف أو بغيره"[2].

وقد ذهب النحاة إلى أن "الأصل أن يخبر عن المبتدأ بخبر واحد"[3]، وهذا يعني أن تعدد خبر المبتدأ "فيه خلاف، منهم من أجازه مطلقًا، وبه جزم ابن مالك، ومنهم من منعه وأوجب العطف"[4]، وفي هذا يقول السيوطي: "اختلف في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال، أحدها وهو الأصح وعليه الجمهور: الجواز كما في النعوت، سواء اقترن بعاطف أم لا"[5].

"والقول الثاني: المنع، واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة"[6]، والقول الثالث: الجواز إن اتحدا في الإفراد والجملة"[7]، "والمنع إن كان أحدهما مفردًا والآخر جملة"[8].

والصواب ما ذهب إليه الجمهور من جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد، وعليه جاءت لغة القرآن الكريم.

ويظهر في هذا التركيب الثالث أن الخبر يكون مفردًا أو جملة، قال ابن الخباز: "لا يخلو خبر المبتدأ من أن يكون مفردًا أو جملة"[9].

---

[1] – شرح المفصل 193/1، لابن يعيش، إدارة المطابع المنيرية.

[2] – شرح كافية ابن الحاجب للرضي 234/1

[3] – مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ص130، وانظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر 193/1 وهمع الهوامع 402/1

[4] – الأشباه والنظائر 333/2

[5] – همع الهوامع 401/1

[6] – همع الهوامع 402/1

[7] – السابق نفسه.

[8] – السابق نفسه.

[9] – توجيه اللمع ص106 لابن الخباز، ط2، 1428هـ/2007م.

3- أثبت البحث أن عددًا من النحاة يرى أن لفظ (الآية) لا يطلق على الكلمة الواحدة، وإنما تطلق على الجملة؛ ولذا قدَّروا محذوفًا في قوله تعالى: (الرَّحْمَنُ)، والدليل على ذلك قول أبي حيان: "وقيل: (الرَّحْمَنُ) آية بمضمر أي: الله الرحمن، أو الرحمن ربنا، وذلك آية"[1]، وقال العكبري: "ذهب قوم إلى أنها آية، فعلى هذا يكون التقدير: الله الرحمن، ليكون الكلام تامًّا"[2]، وقال السمين: "الآية لابد أن تكون مفيدة"[3]، ولهذا فهو يرى أن الرحمن "ليس بآية، وأنه مع ما بعده كلام واحد، وهو مبتدأ، خبره (علم القرآن)"[4].

4- أثبت التحليل النحوي أن الآية المفردة قد تكوّن جملة مع محذوف مقدر، فتكون الآية ركنًا من أركان الجملة.

5- ثبت أن مواضع الوقف الدلالي لها أثر في تحديد الآية، فالآية هي التي يحسن الوقوف عليها، ولا تكون آية بمجرد أنها تحمل رقم آية.

6- اختلف علماء القراءات والوقف في بيان نوع الوقف الجائز في قوله تعالى: "الرَّحْمنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَان"، فذهب أبو عمرو الداني إلى أن الوقف تام على (عَلَّمَهُ الْبَيَان)[5]،ووافقه زكريا الأنصاري[6]، وذهب السجاوندي والأشموني إلى أن الوقف على قوله (عَلَّمَ الْقُرْآنَ)، لكنه وقف مطلق عند السجاوندي[7]،ووقف كاف عند الأشموني[8]،

---

1 – البحر المحيط 186/8

2 – التبيان في إعراب القرآن 1197/2

3 – الدر المصون 153/10

4 – السابق نفسه.

5 – انظر: المكتفي في الوقف والابتدا ص227

6 – انظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد ص531

7 – انظر: علل الوقوف للسجاوندي ص531

8 – انظر: منار الهدى للأشموني ص581

ووافقه زكريا الأنصاري[1]، ولم يذكر أحد منهم الوقف على كلمة (الرحمن)، وهذا يدل على أنهم يمنعون الوقف عليها، وقد صرح بذلك السجاوندي[2].

وأرى أن الوقف على قوله تعالى: (الرَّحْمَنُ) يتوقف على التقدير في تركيب الجملة، فعند تقدير محذوف بقولنا: "الله الرحمن" أو "الرحمن ربنا" فإن الوقف يكون تامًّا على قوله تعالى: (الرَّحْمَنُ)، و"(عَلَّمَ الْقُرْآنَ) استئناف إخباري"[3]، ويرجح الوقف التام هنا أمران هما:

أ- أنه يحسن الوقوف عليها؛ لأن "الوقف التام هو الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده؛ لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده"[4].

ب- أن (الرحمن) رأس آية، والوقف التام "أكثر ما يكون موجودًا في الفواصل ورؤوس الآي"[5].

أما عند اعتبار (الرحمن) مبتدأ وما بعده خبر، فإن الوقف يكون على قوله: (عَلَّمَ الْقُرْآنَ)، وهو وقف كاف أو مطلق، أو يكون الوقف على قوله: (عَلَّمَهُ الْبَيَانَ) وهو وقف تام – والله أعلم – .

7- توصل البحث إلى ضابطين لهما أثر في الحكم على الكلمة المفردة من حيث إمكانية اعتبارها آية أو لا، وهما: التركيب النحوي، والوقف الدلالي.

8- اختلفت تعبيرات النحاة ومعربي القرآن في بيان أن قوله تعالى (الرَّحْمَنُ) آية أو لا، وتنوعت عباراتهم بين التعبير الصريح، والتعبير غير الصريح، ونجد التعبيرات

---

[1] – انظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد ص531

[2] – انظر: علل الوقوف للسجاوندي ص531

[3] – البحر المحيط 186/8

[4] – المكتفي في الوقف والابتدا ص19

[5] – السابق نفسه.

الصريحة عند الهمذاني[1]، وأبي حيان[2]، والسمين الحلبي[3]، أما التعبيرات غير الصريحة فهي الواردة في معظم عبارات النحاة، ومنهم: النحاس[4]، والزمخشري[5]، والسيوطي[6]،والزركشي[7]، وزكريا الأنصاري[8]، وتمثلت هذه التعبيرات في بيان الوجه الإعرابي.

9- وردت (الرحمن) في الآية المفردة معرفة، وقد "اختلف في (رحمان)، هل يصرف لأنه ليس له فَعْلى أو لا؛ لأنه ليس له فَعْلانة؟ على قولين: أحدهما: نعم؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف، ولم يتحقق شرط المنع وهو وجود فَعْلى، والثاني: لا، قال في البسيط: وعليه الأكثرون؛ لأن الغالب في باب (فعلان) عدم الصرف، فالحمل عليه أولى من الحمل على الأول"[9]، وورد في الأشباه والنظائر؛ "الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل، ومن ثم قال الأكثرون: إن (رحمان) غير منصرف وإن لم يكن له فَعْلى؛ لأن مالا ينصرف من فَعْلان أكثر، فالحمل عليه أولى"[10]، وقال الكفوي: "وعدم الانصراف أظهر وإن أوجب اختصاصه بالله -تعالى-"[11].

ثانيًا: جملة (الحاقة):

---

[1] – انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد 403/4

[2] – انظر: البحر المحيط 186/8

[3] – انظر: الدر المصون 153/10

[4] – انظر: إعراب القرآن للنحاس ص909

[5] – انظر: الكشاف 443/4

[6] – انظر: الإتقان في علوم القرآن 780/2، وقد ذكرت نصوص هؤلاء النحاة في الصفحات السابقة.

[7] – انظر: البرهان في علوم القرآن ص127

[8] – انظر: إعراب القرآن العظيم ص450

[9] – انظر: الأشباه والنظائر 256/1

[10] – الأشباه والنظائر 95/2

[11] – الكليات ص467

اختلف النحاة في قوله تعالى: "الْحَاقَّة"، هل هي آية أو لا، وذكروا فيها ثلاثة أوجه من الإعراب، هي:

الأول: أنها "نعت لمنعوت"[1]، ذكر هذا الوجه: محيي الدين الدرويش، ولعله استند في ذلك إلى قول الزجاج، حيث قال الزجاج: "القارعة والواقعة والحاقة من صفات ساعة القيامة"[2].

الثاني: أن الْحَاقَّة "خبر مبتدأ محذوف"[3]، ومن ثَمَّ فإنه يجوز الوقف عليها؛ لأنها آية، وفي هذا يقول ابن خالويه: "الحاقة: اسم من أسماء القيامة، وكذلك الطامة، والصاخة، والقارعة، والوقف على (الْحَاقَّة) حسن، ثم تبدأ: (مَا الْحَاقَّة)، و (وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقّة)"[4].

الثالث: ذهب عدد من النحاة إلى أن الحاقة ليست بآية، ويتضح ذلك في التوجيه الإعرابي لكلمة (الْحَاقَّة)، حيث ذهبوا إلى أن قوله تعالى: (الْحَاقَّة) "مبتدأ وما بعده الخبر"[5]، وفي هذا يقول القيسي: "الْحَاقَّة مَا الْحَاقَّة: الحاقة: ابتداء، و(ما) ابتداء ثان، و(ما) بمعنى الاستفهام الذي معناه التعظيم والتعجب، و(الْحَاقَّة) الثانية: خبر (ما)، و(ما) وخبرها خبر عن (الْحَاقَّة) الأولى"[6]، ويقول أبو حيان: "الْحَاقَّة: مبتدأ، و(ما) مبتدأ ثان، والحاقة: خبره، والجملة خبر عن (الْحَاقَّة)"[7]، وهذا مذهب الفراء[8]، والزجاج[9]، والنحاس[1]، ووافقهم كل من الزمخشري[2]، وابن الشجري[3]،

---

1 – إعراب القرآن وبيانه للدرويش 45/8

2 – معاني القرآن وإعرابه للزجاج 271/5

3 – انظر: التبيان في إعراب القرآن 1236/2

4 – إعراب القراءات السبع وعللها، ص456، لأبي جعفر بن خالويه، ط1، 1427هـ/2006م.

5 – التبيان في إعراب القرآن 1236/2

6 – مشكل إعراب القرآن 291/2، للقيسي، ط1، 1424هـ/2003م.

7 – البحر المحيط 315/8

8 – انظر: معاني القرآن للفراء 180/3

9 – انظر: معاني القرآن للزجاج 166/5

والأنباري[4]، والسمين الحلبي[5]، والسيوطي[6]، وزكريا الأنصاري[7]، كما وافقهم من المحدثين محمود صافي[8].

وهذا التوجيه يعني أنه لا يجوز الوقف على (الحاقة)؛ لأنها ليست آية بمفردها، بل مرتبطة بما بعدها، ونجد ذلك فيما يأتي:

أ- ذهب أبو عمرو الداني إلى أن الوقف يكون على (الحاقة) الثالثة في قوله تعالى: "الْحَاقَّة مَا الْحَاقّة وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّة"[9]، حيث قال: "وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّة: تام"[10].

ب- ذهب الأشموني إلى أن الوقف يكون على (الحاقة) الثانية والثالثة، فمنع الوقف على الأولى، حيث قال: "الْحَاقَّة مَا الْحَاقَّة: كاف، ومثله: مَا الْحَاقَّة"[11].

ت- ذهب زكريا الأنصاري إلى أن الوقف يكون على (الْحَاقَّة) الثانية فقط، فقال: "الْحَاقَّة مَا الْحَاقَّة كاف"[12]

ث- منع السجاوندي الوقف على (الحاقة) الأولى[13].

---

[1] – انظر: إعراب القرآن للنحاس ص1000، ومعاني القرآن للنحاس ص1520/2

[2] – انظر: الكشاف 602/4

[3] – انظر: أمالي ابن الشجري 6/2

[4] – انظر: البيان في غريب إعراب القرآن 456/2، لأبي البركات الأنباري، 1969/1389م.

[5] – انظر: الدر المصون 423/10

[6] – انظر: تفسير الجلالين بهامش المصحف الشريف ص566 لجلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي، ط1، 1425هـ/2004م.

[7] – انظر: إعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري ص472

[8] – انظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه 57/15

[9] – سورة الحاقة، الآيات من (1-3).

[10] – المكتفي في الوقف والابتدا ص241

[11] – منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ص621

[12] – المقصد لتلخيص ما في المرشد ص566

[13] – انظر: علل الوقوف للسجاوندي ص566

بعد هذا العرض يمكن إثبات ما يأتي:

1- يعد التركيب النحوي عاملًا أساسيًّا في حساب الآية المفردة من جملة آيات السورة، حيث اختلف النحاة وعلماء الوقف والقراءات في الاعتداد ببعض الآيات المفردة، وفي هذا يقول مكي بن أبي طالب: "سورة (الحاقة) مكية، وهي اثنتان وخمسون آية في المدني والكوفي"[1]، ويقول الفيروزآبادي: "آياتها إحدى وخمسون في عدّ البصرة والشام، واثنتان في عدّ الباقين... والمختلف فيها آيتان: (الْحَاقَّة) الأولى، (بِشِمَالِهِ)"[2]، ويقول الدمياطي: "سورة الحاقة مكية، وآيها خمسون وآية بصري ودمشقي، وثنتان في الباقي، خلافها ثلاث: (الْحَاقَّة) الأول كوفي، (حُسُومًا) حمصي، (بِشِمَالِهِ) حجازي"[3].

2- تعددت التراكيب النحوية في قوله تعالى: (الحاقة)، وأثبت البحث فيها ثلاثة تراكيب، هي:

الأول: منعوت محذوف + نعت مفرد (الحاقة)

وهذا التركيب يدل على أنه "يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دل عليه دليل"[4]، وفي هذا يقول ابن هشام: "يجوز بكثرة حذف المنعوت إن عُلم"[5]، وعلى هذا فإن التقدير: القيامة الحاقة، أو الساعة الحاقة – والله أعلم–.

الثاني: مبتدأ محذوف + خبر مفرد (الحاقة)

وعلى هذا التركيب فإن (الحاقة) تُكوِّن مع المحذوف جملة، فهي آية.

الثالث: مبتدأ معرفة + خبر جملة

الحاقة + ما الحاقة

---

[1] – الكشف عن وجوه القراءات 785/2

[2] – بصائر ذوي التمييز 478/4

[3] – إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص554

[4] – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 59/3، لابن عقيل، 1426هـ/2005م.

[5] – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 272/3، لابن هشام، دار الطلائع.

وعلى هذا التركيب تكون (الحاقة) مرتبطة بما بعدها، فلا تكوِّن جملة بمفردها، ولذا فهي ليست آية.

3- اختلف العلماء في بيان موضع الوقف ونوعه قوله تعالى: "الْحَاقَّة مَا الْحَاقّة وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّة"، حيث ذهب ابن خالويه إلى أن الوقف على (الْحَاقَّة) الأولى حسن[1]، وذهب أبو عمرو الداني إلى أن الوقف تام على (الْحَاقَّة) الثالثة[2]، وذهب الأشموني إلى أن الوقف على (الْحَاقَّة) الثانية والثالثة كاف[3] ، أما زكريا الأنصاري فذهب إلى أن الوقف كاف على (الْحَاقَّة) الثانية فقط[4].

وأرى أن الوجهين جائزان، ومما يؤكد أن الآية المفردة (الحاقة) تكون آية تامة أمران، هما:

أ- أنها رأس آية، والوقف التام "أكثر ما يكون موجودًا في الفواصل ورؤوس الآي"[5].

ب- أن ابن خالويه جعل الوقف على (الْحَاقَّة) الأولى حسنًا[6]، والوقف "الحسن: ما يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده، إذ كثيرًا ما تكون آية تامة، وهي متعلقة بما بعدها"[7].

4- أثبت التحليل النحوي لقوله تعالى: (الْحَاقَّة) أن كلًا من التركيب النحوي والوقف الدلالي لهما أثر في الاعتداد بالآية المفردة لتكون من جملة آيات السورة.

---

[1] – انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ص456

[2] – انظر: المكتفي في الوقف والابتداء ص19

[3] – انظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ص621

[4] – انظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد ص566

[5] – المكتفي في الوقف والابتدا ص19

[6] – انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ص456

[7] – منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ص23

5- جاءت تعبيرات النحاة في بيان أن قوله تعالى: (الْحَاقَّة) آية أو لا غير صريحة، وإنما اتضح ذلك من خلال دراسة أوجه الإعراب أو ذكر نوع الوقف، ونجد الغموض وعدم التصريح بذلك في عبارات كل من النحاس[1]، وابن خالويه[2]، والعكبري[3]، وزكريا الأنصاري[4]، وغيرهم.

ثالثًا: جملة القارعة:

اختلف النحاة في قوله تعالى: "الْقَارِعَةُ"، هل هي آية أو لا، ويتضح الخلاف فيما ذكروه فيها من الأوجه الإعرابية، وهي خمسة أوجه تأتي على النحو الآتي:

الأول: أنها نعت لمنعوت مثل قوله تعالى: " الْحَاقَّة "، ولعل ما يؤيد هذا الوجه قول الزجاج:"القارعة، والواقعة، والحاقة، من صفات ساعة القيامة"[5]، ويكون التقدير على هذا: القيامة القارعة، أو الساعة القارعة – والله أعلم –.

الثاني: أن القارعة "مرفوعة بإضمار فعل، والتقدير: ستأتي القارعة"[6]، ولعل ما يؤيد هذا الوجه الإعرابي أن (الْقَارِعَة) قرئت بالنصب على حذف الفعل، وفي هذا يقول أبو حيان: "وقرأ عيسى بالنصب، وتخريجه على أنه منصوب بإضمار فعل، أي: اذكروا القارعة"[7]، ويقول السمين: "يجوز رفع (القارعة) بفعل مضمر... ويدل على ذلك

---

[1] – انظر: معاني القرآن للنحاس ص152/2

[2] – انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ص456

[3] – انظر التبيان في إعراب القرآن 1236/2

[4] – انظر: إعراب القرآن لزكريا الأنصاري ص472 والمقصد لتلخيص ما في المرشد ص566، وقد ذكرت نصوص هؤلاء النحاة في الصفحات السابقة.

[5] – معاني القرآن وإعرابه للزجاج 271/5

[6] – إعراب القرآن للنحاس ص1121، وانظر: معاني القرآن للنحاس 1606/2، والدر المصون 93/11

[7] – البحر المحيط 504/8

قراءة عيسى: (الْقَارِعَةَ مَا الْقَارِعَةَ) بالنصب، وهو بإضمار فعل، أي: احذروا القارعة، و(ما) زائدة، و(الْقَارِعَة) الثانية تأكيد للأول تأكيدًا لفظيًّا"[1].

وهذا يؤكد ما ذهب إليه النحاة من أنه "قد يجيء الفاعل ورافعه مضمر"[2]، وذلك حين يجوز "حذف الفعل منه للدلالة عليه"[3].

الثالث: أن القارعة "خبر مبتدأ محذوف"[4].

وعلى هذين الوجهين الثاني والثالث يتضح أنه يجوز الوقف على "القارعة"؛ لأنها ستكون حينئذٍ آية تامة.

الرابع: قيل: إن "(الْقَارِعَة) مبتدأ، وقوله (مَا الْقَارِعَة) اعتراض، ويكون قوله: (يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوث) خبرًا"[5].

الخامس: قيل: إن "القارعة مرفوعة بالابتداء، والخبر في الجملة"[6]، وفي هذا يقول الأنباري: "الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَة: القارعة مبتدأ، و(ما) مبتدأ ثان وما بعده خبره"[7]، ويقول الهمذاني: "الْقَارِعَةُ ابتداء، و (ما) ابتداء ثان، (الْقَارِعَةُ) خبره، والجملة خبر الابتداء الأول"[8]، وهذا مذهب النحاس[9]، وابن خالويه[10]،والثمانيني[11]، وأبي

---

1 – الدر المصون 93/11–94

2 – كفاية النحو في علم الإعراب، ص39، لضياء الدين المكي، ط1، 1432هـ/2011م.

3 – أمالي ابن الشجري 131/1

4 – التبيان في إعراب القرآن 1236/2 و 1301

5 – كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن الكريم وعلل القراءات، ص906، للباقولي، ط1، 1428هـ/2007م.

6 – إعراب القرآن للنحاس ص1121

7 – البيان في غريب إعراب القرآن 530/2

8 – الفريد في إعراب القرآن المجيد 719/4

9 – انظر: إعراب القرآن للنحاس ص1121

10 – انظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص175، لابن خالويه، القاهرة.

11 – انظر: الفوائد والقواعد ص570

حيان[1]، والسمين[2]، والسيوطي[3]، وزكريا الأنصاري[4]، والفاكهي[5]، ووافقهم محمود صافي من المحدثين[6].

وعلى هذين الوجهين الرابع والخامس يتضح أنه لايجوز الوقف على (القارعة)؛ ولذا فهي ليست بآية.

وقد اتفق علماء الوقف والقراءات على أنه لايجوز الوقف على (الْقَارِعَة) الأولى[7]، ويتضح ذلك فيما يأتي:

أ- ذكر أبو عمرو الداني أن الوقف يكون على (الْقَارِعَة) الثالثة فقال: "وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَة: تام"[8].

ب- ذكر الأشموني أن الوقف على (الْقَارِعَة) الثانية فقال: "مَا القَارِعَة: حسن"[9].

ت- ذكر زكريا الأنصاري أن الوقف على (الْقَارِعَة) الثالثة، فقال: "وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَة: كاف"[10].

بعد هذا العرض يمكن إثبات ما يأتي:

1- التركيب النحوي للآية المفردة له أثر في الاعتداد بالآية عند النحاة ومعربي القرآن، فقد اختلف العلماء في الاعتداد ببعض الآيات المفردة، وفي هذا يقول مكي بن

---

1 – انظر: البحر المحيط 503/8

2 – انظر: الدر المصون 93/11

3 – انظر: تفسير الجلالين ص600

4 – انظر: إعراب القرآن العظيم ص518

5 – انظر: مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ص361

6 – انظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه 393/15

7 – انظر: علل الوقوف للسجاوندي ص600

8 – المكتفي في الوقف والابتدا ص258

9 – منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ص677

10 – المقصد لتلخيص ما في المرشد ص600

أبي طالب: "القارعة عشر آيات في المدني، وإحدى عشرة في الكوفي"[1]، ويقول الدمياطي: "سورة القارعة مكية، وآيها ثمان بصري وشامي، وعشر حجازي، وإحدى عشرة كوفي، خلافها: ثلاث: (الْقَارِعَة) الأولى كوفي..."[2].

2- تعددت الأوجه الإعرابية في قوله تعالى: (الْقَارِعَةُ)، وأثبت البحث فيها خمسة أوجه، هي:

الأول: منعوت محذوف + نعت مفرد (القارعة)

الثاني: فعل محذوف + فاعل (القارعة)

ويتضح من هذا التركيب أن "الفاعل قد يحذف رافعه"[3]، وحذفه عند النحاة "على قسمين: جائز... وواجب"[4]، وقد ورد في الآية المفردة جائز الحذف بتقدير: "ستأتي القارعة"، وفي هذا يقول أبو حيان: "الفعل بالنسبة إلى الفاعل واجب الذكر، وواجب الحذف، وجائز الحذف"[5].

الثالث: مبتدأ محذوف + خبر مفرد (القارعة)

وعلى هذين التركيبين الثاني والثالث فإن (القارعة) تُكَوِّن مع المحذوف جملة، فهي آية.

الرابع: مبتدأ معرفة + جملة اعتراضية + الخبر

الْقَارِعَةُ + مَا الْقَارِعَةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ + يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوث

---

[1] – الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها 834/2

[2] – إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص596

[3] – توضيح المقاصد والمسالك 242/1

[4] – السابق نفسه.

[5] – ارتشاف الضرب من لسان العرب 1322/3

وفي هذا التركيب ذكر الهمذاني أن قوله تعالى:"يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ..." يجوز أن يكون ظرفًا... أو يكون خبرًا لقوله (القارعة)"[1].

الخامس: مبتدأ معرفة + الخبر (جملة اسمية بسيطة)

الْقَارِعَةُ + مَا الْقَارِعَة

وعلى هذين التركيبين الرابع والخامس تكون (القارعة) مرتبطة بما بعدها، فلا تُكَوِّن جملة بمفردها، فهي ليست بآية.

3- اختلف العلماء في بيان موضع الوقف ونوعه في قوله تعالى: "الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَة وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَة"، فذهب أبو عمرو الداني إلى أن الوقف تام على (الْقَارِعَة) الثالثة[2]، ووافقه أبو زكريا الأنصاري في موضع الوقف فقط، لكنه جعله من قبيل الوقف الكافي[3]، أما الأشموني فذكر أن الوقف يكون على (الْقَارِعَة) الثانية، وهو وقف حسن[4].

وأرى أن هذه التراكيب النحوية كلها جائزة؛ لأن (القارعة) رأس آية، والوقف التام "أكثر ما يكون موجودًا في الفواصل ورؤوس الآي"[5]، وحينئذ يكون الوقف على (الْقَارِعَة) من قبيل الوقف الحسن؛ لأنها نظيرة (الْحَاقَّة) التي جعل ابن خالويه الوقف عليها حسنًا[6]، ومعلوم أن "الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير"[7]، ومما يؤيد أن (القارعة) نظيرة للحاقة ما يأتي:

---

1 – الفريد في إعراب القرآن المجيد 719/4

2 – انظر: المكتفي في الوقف والابتدا ص258

3 – انظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد ص600

4 – انظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ص677

5 – المكتفي في الوقف والابتدا ص19

6 – انظر: إعراب القراءات السبع وعللها وحججها ص456

7 – الأشباه والنظائر 83/2

أ- قال العكبري: "الْقَارِعَة مَا الْقَارِعَة: الكلام في أولها مثل الكلام في أول الْحَاقَّة"[1].

ب- قال أبو حيان: "قرأ الجمهور: الْقَارِعَة مَا الْقَارِعَة بالرفع... وهي مبتدأ، والقارعة خبره، وتقدم تقرير ذلك في (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّة)"[2].

ت- قال السمين: "قوله: الْقَارِعَة مَا الْقَارِعَة كقوله تعالى: الحَاقَّة مَا الحَاقَّة"[3].

4- أثبت التحليل النحوي لقوله تعالى (الْقَارِعَة) أن كلًّا من التركيب النحوي والوقف الدلالي لهما أثر في الاعتداد بالآية المفردة لتكون من جُملة آيات السورة.

5- جاءت تعبيرات النحاة في بيان أن قوله تعالى: (الْقَارِعَة) آية أو لا غير صريحة، وإنما اتضح ذلك من خلال الدراسة والتحليل للأوجه الإعرابية أو لبيان موضع الوقف ونوعه، ونجد الغموض وعدم التصريح عند ابن خالويه[4]، والنحاس[5]، وزكريا الأنصاري[6]، ومحمود صافي الذي قال: "جملة القَارِعة مَا القَارِعَة لا محل لها ابتدائية"[7].

رابعًا: جملة (مُدْهَامَّتَان):

اتفق النحاة في بيان الموقع الإعرابي للآية المفردة (مُدْهامّتان) في قوله تعالى: "وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَان(62) فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَان(63) مُدْهَامَّتَان (64)"، فذهبوا إلى أنها "من نعت الجنتين"[8]، وفي هذا يقول الأشموني: "مُدْهَامَّتَان: من صفة

---

[1] – التبيان في إعراب القرآن 1301/2

[2] – البحر المحيط 503/8

[3] – الدر المصون 93/11

[4] – انظر: إعراب ثلاثين سورة ص176

[5] – انظر: إعراب القرآن للنحاس ص1121

[6] – انظر: إعراب القرآن العظيم ص518

[7] – الجدول في إعراب القرآن وصرفه 393/15

[8] – إعراب القرآن للنحاس ص915، ومعاني القرآن للنحاس 1438/2

الجنتين"[1]، وهذا مذهب النحاس[2]، وابن هشام[3]، وزكريا الأنصاري[4]، ووافقهم من المحدثين: محيي الدين الدرويش[5]، ومحمود صافي[6] حيث قال: "مدهامتان: نعت لـ (جنتان) مرفوع، وما بين النعت والمنعوت اعتراض"[7].

والنعت هنا في قوله تعالى: (مُدْهامّتان) يحتمل وجهين، هما:

الأول: أن النعت مفرد متمثل في كلمة (مُدْهامّتان)، وهذا يعني أنها ليست بآية، فلا يجوز الوقف عليها[8].

الثاني: أن النعت جملة، ونجد ذلك في قول ابن هشام عن قوله تعالى: (فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَان)، حيث قال عنها إنها "الفاصلة بين (وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَان) وبين (فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَان) وبين صفتيها، وهي: (مُدْهَامَّتَان) في الأولى، و(حُورٌ مَقْصُورَاتٌ) في الثانية، ويحتملان تقدير: مبتدأ، فتكون الجنة إما صفة وإما مستأنفة"[9].

ويتضح من قول ابن هشام أمران، هما:

أ- أن تقدير النعت الجملة في قوله تعالى: (مُدْهَامتان) يكون: "هما مُدْهامّتان"[10]، وعلى هذا فهي جملة يجوز الوقف عليها، ويؤيد ذلك أن أبا عمرو الداني جعل الوقف عليها كافيًا بقوله: "مُدْهامّتان: كاف"[1]، ووافقه الأشموني بقوله: "جنتان: كاف،

---

1 – منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ص583

2 – انظر: إعراب القرآن للنحاس ص915، ومعاني القرآن للنحاس 1438/2

3 – انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 103/5، لابن هشام الأنصاري، ط1، 1421هـ/2000م

4 – انظر: المقصد لتلخيص مافي المرشد ص533

5 – انظر: إعراب القرآن وبيانه 388/7

6 – انظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه 104/14

7 – السابق نفسه.

8 – انظر: علل الوقوف للسجاوندي ص533

9 – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 103/5

10 – مغني اللبيب، حاشية رقم (3) في 103/5

تُكَذِّبَان: الأولى وصله بما بعده؛ لأن قوله (مُدْهامّتان) من صفة الجنتين"[2]، كما وافقهما زكريا الأنصاري بقوله: "جَنَّتَان: كاف، وكذا تُكَذِّبَان، والأحسن أن تصله بما بعده؛ لأن قوله (مُدْهامّتان) من صفة الجنتين"[3]،وأرى أن النعت جائز لِأَنْ يكون جملة؛ لأن المنعوت نكرة، والقاعدة النحوية تقول: "توصف النكرات بالجمل الخبرية"[4].

ب- أن جملة (هما مُدْهامّتان) لها وجهان من الإعراب، فإما أن تكون في محل رفع صفة لـ (جنتان)، وإما أن تكون منقطعة مما قبلها على الاستئناف، فلا يكون لها محل من الإعراب، والراجح عندي أن تكون في محل رفع صفة للجنتين قياسًا على النعت المفرد، وهو (مُدْهامّتان)؛ لأن "الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير"[5].

بعد هذا العرض يمكن إثبات ما يأتي:

1- ورد النعت في قوله تعالى: "مُدْهَامَّتَان" تابعًا للمنعوت في الرفع والتنكير والتأنيث والتثنية، فمن أحكام النعت الواجبة أن يتبع المنعوت "في رفعه، ونصبه، وجره، وتعريفه، وتنكيره، وتأنيثه، وتذكيره، وإفراده، وتثنيته، وجمعه"[6].

2- ما ورد في لغة القرآن الكريم في الآية المفردة (مُدْهامّتان) يؤكد ما ذكره النحاة من أن النعت يمتنع أن يتقدم على المنعوت[7]؛ لأن "الصفة والموصوف كالشيء

---

[1] – المكتفي في الوقف والابتدا ص228

[2] – منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ص583

[3] – المقصد لتلخيص ما في المرشد ص533

[4] – المغني في النحو للجاربردي ص38

[5] – الأشباه والنظائر 83/2

[6] – كتاب التهذيب الوسيط في النحو، ص145، لابن يعيش الصنعاني، ط1، 1411هـ/1999م، وانظر: توضيح المقاصد والمسالك 88/2، والفصول الخمسون ص234

[7] – انظر: التهذيب الوسيط في النحو ص148

الواحد"[1]، وفي هذا يقول السيوطي: "الصفة لاتتقدم على الموصوف؛ لأنها من حيث إنها مكملة له ومتممة له أشبهت الجزء منه"[2].

3- اتضح من التوجيه الإعرابي لقوله تعالى: (مُدْهامّتان) أن الصفة تنقسم نحويًّا إلى "ما يكون وصفًا بالجملة وإلى ما يكون وصفًا بالمفرد"[3]. وأرى أن الكلمة الواحدة يجوز فيها أن تكون نعتًا مفردًا أو جملة بتقدير محذوف.

4- ورد النعت المفرد نكرة في قوله تعالى: " مُدْهامّتان"؛ لأنها صفة لـ (جنتان)، وقد ذكر النحاة أن "النكرة تنعت بالنكرة، كما أن المعرفة تنعت بالمعرفة، ولا تدخل إحداها على الأخرى"[4].

5- تعد كلمة (مُدْهامّتان) آية مفردة باعتبار محذوف أو دون تقدير محذوف، حيث إن علماء القراءات لم يذكروا فيها خلافًا من حيث الاعتداد بها من جملة آيات سورة الرحمن أولًا[5].

6- ورد النعت في الآية المفردة مشتقًّا في صورة اسم فاعل، وأجاز بعضهم فيها اسم مفعول أيضًا[6]، وقد ذهب النحاة إلى أنه من شروط النعت "أن يكون مشتقًّا أو في حكم المشتق"[7]، وفي هذا يقول ابن عصفور: "اعلم أن النعت لا يكون إلا مشتقًّا أو في معناه"[8]، ويقول السيوطي: "الصفة حقها أن تكون مشتقة"[9]، وقد جعل الرضي

---

1 – الأشباه والنظائر 332/2

2 – السابق نفسه.

3 – المنهاج في شرح جمل الزجاجي 215/1، للعلوي، ط1، 1430هـ/2009م.

4 – المنهاج في شرح جمل الزجاجي 218/1

5 – ذكرتُ أقوال كل من القيسي، والفيروزآبادي، والدمياطي في ذلك في الصفحات السابقة.

6 – انظر الدراسة الصرفية لكلمة (مُدْهامّتان) من هذا البحث.

7 – الفصول الخمسون ص234

8 – شرح جمل الزجاجي 199/1، لابن عصفور، د.ط، د.ت

9 – الأشباه والنظائر 419/2

هذا مذهبًا للجمهور حيث قال: "اعلم أن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق، فلذلك استضعف سيبويه (مررت برجل أسد) وصفًا، ولم يستضعف: (بزيد أسدًا) حالًا، فكأنه يشترط في الوصف لا الحال الاشتقاق"[1].

وجدير بالذكر أن الأسماء التي تعمل عمل الفعل من المشتقات هي الأصل في الصفة، وفي هذا يقول السيوطي: "جملة ما يوصف به ثمانية أشياء: اسم القاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وهذه الثلاثة هي الأصل في الصفات؛ لأنها التي تدخل في حد الصفة"[2]، ويقول أبو حيان: "الأصل في الصفة أن تكون بالاسم، وإذا وصف بغيره من ظرف أو مجرور فبطريق غير الأصالة"[3].

7- ما ورد في صياغة المثنى في قوله تعالى: "مُدْهَامَّتَان" يؤكد ما ذكره النحاة من أن "كل مؤنث بالتاء حكمه أن لا يحذف التاء منه إذا ثني: تمرتان وضاربتان؛ لأنها لو حذفت التبس بتثنية المذكر"[4].

8- وردت جملة الاعتراض بين المنعوت (جنتان) والنعت (مُدْهامّتان) جملة مقترنة بالفاء، وهذا ما يميز الجملة الاعتراضية عن الجملة الحالية[5]، فالاعتراضية "يجوز اقترانها بالفاء"[6] وذلك في قوله تعالى: "فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَان"، وقد أحدثت عبارات النحاة خلافًا في جواز الفصل بين الصفة والموصوف، ونجد ذلك فيما يأتي:

---

[1] – شرح كافية ابن الحاجب للرضي 315/2

[2] – الأشباه والنظائر 203/3

[3] – التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 297/12، لأبي حيان الأندلسي، ط1، 1435هـ/2014م.

[4] – الأشباه والنظائر 280/3

[5] – انظر: همع الهوامع 331/1

[6] – مغني اللبيب 101/5-103

ذهب الأشموني إلى عدم جواز ذلك، حيث قال: "لا يفصل بين الصفة والموصوف"[1]، وذهب الصنعاني إلى أنه "يمتنع أن يفصل بين النعت والمنعوت"[2]، وورد في الأشباه والنظائر أنه "لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف؛ لأنهما كشيء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه"[3].

فهذه العبارات تمنع الفصل بين الصفة والموصوف، وفي الجانب الآخر نجد عبارات أخرى تجيز ذلك، ومنها ما يأتي:

قال ابن فارس: "من سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه كلام آخر، ولا يكون هذا المعترض إلا مفيدًا"[4]، وقال ابن جني: "باب في الاعتراض: اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم، ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذًّا أو متأوّلًا، قال الله سبحانه وتعالى: "فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ"[5]، فهذا فيه اعتراضان: أحدهما قوله: (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ)؛ لأنه اعترض به بين القسم الذي هو قوله (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجومِ) وبين جوابه الذي هو قوله (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ)، وفي نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر بين الموصوف الذي هو (قسم) وبين صفته التي هي (عظيم)، وهو قوله: (لَوْ تَعْلَمُونَ)"[6].

---

[1] – منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ص583

[2] – التهذيب الوسيط في النحو للصنعاني ص148

[3] – الأشباه والنظائر 155/4

[4] – الصاحبي لابن فارس ص424

[5] – سورة الواقعة، الآيات (75–77)

[6] – الخصائص، ص267، لابن جني، ط1، 1427هـ/2006م.

ووافقهما ابن أبي الربيع الذي رجح عدم الفصل بقوله: "يجوز الفصل بين الأسماء ونعوتها، وإن كان الأحسن والأصل ألا يفصل"[1]، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى إقرار النحاة بأن "النعت والمنعوت كالشيء الواحد"[2].

وقد جاءت عبارة ابن عصفور أدق من العبارات السابقة التي أدت إلى الخلاف في جواز الفصل بين الصفة والموصوف مع جواز ذلك في التوجيه الإعرابي لعدد من الآيات، ويتضح ذلك في قول ابن عصفور: "لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي، ونعني بالأجنبي: ما ليس بصفة؛ إلا أن يكون الفاصل جملة اعتراض، وجملة الاعتراض هي التي يكون فيها تأكيد الكلام وتبيين لمعنى من معانيه"[3].

مما سبق يتضح ما يأتي:

أ- يرى البحث أن تُقَيد عبارات النحاة التي جعلت الفصل بين الصفة والموصوف غير جائز بأنه لا يجوز الفصل بينهما (بأجنبي) كما فعل ابن عصفور، أما قولهم بأنه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف على إطلاقه فهو مردود بما ورد في التوجيه الإعرابي للغة القرآن الكريم.

ب- الجملة "الاعتراضية هي التي تفيد تأكيدًا وتسديدًا للكلام الذي اعترضت بين أجزائه"[4]، وحينئذ يجوز الفصل بها بين الصفة والموصوف.

ت- وردت الجملة الاعتراضية في التحليل النحوي السابق فاصلة بين الصفة (مُدْهامّتان)، والموصوف (جَنَّتَان)، وقد ذكر النحاة أن "الاعتراضية تقع بين جزأي

---

[1] – البسيط في شرح جمل الزجاجي 324/1 لابن أبي الربيع، ط1، 1407هـ/1986م.

[2] – البسيط في شرح جمل الزجاجي 321/1

[3] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 221/1

[4] – همع الهوامع 327/1

صلة، إما بين الموصول وصلته،...أو بين أجزاء الصلة"[1]. "وبين جزأي إسناد: إما بين المبتدأ والخبر... أو بين ما أصله المبتدأ والخبر... أو بين الفعل ومرفوعه... أو بين الفاعل ومفعوله"[2]، "وبين جزأي شرط، أي: بين الشرط وجوابه"[3]، "وبين جزأي قسم، أي: بين القسم وجوابه"[4]، "وبين جزأي إضافة"[5]، "وبين جزأي جر، أي: بين الجار والمجرور"[6]، "وبين جزأي صفة، أي: بين الصفة وموصوفها... وبين الحرف ومدخوله"[7].

خامسًا: أبرز السمات النحوية للآيات المفردة:

اتضح من خلال التحليل النحوي السابق للآيات المفردة أنها تتسم بالسمات النحوية الآتية:

1- شيوع الخلاف بين العلماء في الاعتداد بالآيات المفردة، حيث إن الخلاف في اعتداد الآيات المفردة من حيث التركيب النحوي كان مُلاحظًا في الآيات المفتتح بها، وهي: "الرَّحْمن"، و"الحَاقَّة"، و"القَارِعَة" فلم يختلفوا في قوله تعالى: "مدهامتان" من حيث اعتبارها آية أو لا، ومما يؤيد الخلاف في الآيات المفردة المفتتح بها اهتمام "العلماء ببحث البسملة من سائر وجوهها"[8]، حيث "اختلفوا حول كونها آية من كتاب الله أم لا، فابن مسعود، ومالك، والأحناف، وقراء المدينة، والبصرة، والشام لا يرونها

---

1 – السابق نفسه.

2 – همع الهوامع 328/1-329

3 – همع الهوامع 329/1

4 – السابق نفسه.

5 – السابق نفسه.

6 – السابق نفسه.

7 – السابق نفسه.

8 – الجدول في إعراب القرآن وصرفه 22/1

آية"[1]، "وابن عباس، وابن عمر، والشافعي، وقراء مكة، والكوفة يرون أنها آية من كل
سورة"[2].

2- وردت الآيات المفردة المفتتح بها من قبيل الجملة الخبرية، ونجد ذلك في قول السيوطي: "الجمل الخبرية... نحو: الرَّحْمن عَلَّم... الحَاقَّة... القَارِعَة"[3]، ويقول الزركشي: "الاستفتاح بالجمل الخبرية نحو: الرَّحْمن عَلَّمَ القُرْآن... الْحَاقَّة... القَارِعَة"[4].

3- وردت الآيات المفردة المفتتح بها السور من قبيل الجمل الابتدائية، وصرَّح بذلك ابن هشام في حديثه عن الجملة الابتدائية حيث قال: "تسمى أيضًا بالمستأنفة، وهو أوضح؛ لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضًا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل، ثم الجمل المستأنفة نوعان: أحدهما: الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء: زيد قائم، ومنه الجمل المفتتح بها السور"[5].

وهذه الجمل المكوِّنة للآيات المفردة المفتتح بها لا محل لها من الإعراب، وفي هذا يقول السيوطي: "الجمل التي لا محل لها من الإعراب سبع، قال ابن هشام في المغني: بدأنا بها؛ لأنها لم تحلّ محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل، الأولى: الابتدائية، وتسمى أيضًا: المستأنفة كالجمل المفتتح بها السور"[6]، و"أصل الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وإنما كان كذلك؛ لأنها إذا كان لها موضع من

---

1 – السابق نفسه.

2 – الجدول في إعراب القرآن الكريم وصرفه 23/1

3 – الإتقان في علوم القرآن 780/2

4 – البرهان في علوم القرآن ص127

5 – مغني اللبيب 39/5

6 – الأشباه والنظائر 31/3

الإعراب تقدرت بالمفرد؛ لأن المعرب إنما هو المفرد، والأصل في الجملة أن لا تكون مقدرة بالمفرد"[1].

4- الآيات المفردة يجوز أن تكون جملة تامة بتقدير محذوف، ومن ثَمَّ يجوز الوقف عليها؛ لأن الجملة في النحو "تحصل الفائدة بها ويحسن السكوت عليها"[2]، وشرطها أن تكون "مفيدة مستقلة بذاتها"[3]، وهذا يؤكد صحة ما ذكره النحاة حيث قال السيوطي: "ضابط في الكلمة الواحدة التي تكون جملة، قال السخاوي في شرح المفصل: ليس لنا جملة هي في اللفظ كلمة واحدة إلا الظرف، نحو: مررت بالذي عندك أو خلفك"[4]، وورد في المرتجل: "اعلم أن الواحد من الاسم، والفعل، والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: (خرج زيد) سمي كلامًا وسمي جملة"[5].

وعرَّف إبراهيم أنيس الجملة بقوله: "هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلًّا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"[6].

5- شيوع ظاهرة الحذف في التوجيه النحوي للآيات المفردة، حيث حذف المبتدأ، والخبر، والفعل، والمنعوت، ونلاحظ أن تقدير المبتدأ المحذوف مشترك في التوجيه الإعرابي للآيات المفردة كلها، أما تقدير الخبر المحذوف فورد في ثلاث آيات، وهذا يدل على أن حذف المبتدأ أكثر من حذف الخبر، وفي هذا يقول الحيدرة: "حذف

---

[1] – الأشباه والنظائر 35/3

[2] – شرح ملحة الإعراب ص142، للحريري، 1431هـ/2010م.

[3] – شرح التسهيل لناظر الجيش 974/2

[4] – الأشباه والنظائر 45/3-46

[5] – المرتجل ص266، لابن الخشاب، ط1، 1432هـ/2012م.

[6] – من أسرار اللغة ص236، إبراهيم أنيس، 2010م.

المبتدأ وذكر الخبر وهو كثير؛ لأنه يتقدر تقديرًا واحدًا... وحذف الخبر وذكر المبتدأ وهو قليل؛ لأن الفائدة إنما تكون في الخبر"[1].

وأرى أن حذف المبتدأ جائز في الكلام لأمور ثلاثة، هي:

أ- "أنه يتقدر تقديرًا واحدًا"[2].

ب- أن "الخبر محط الفائدة"[3].

ت- أن "حذف المبتدأ كثير في القرآن"[4].

وفي هذا يقول ابن يعيش الصنعاني: "وأما في معرفة ما يجوز حذفه من المبتدأ والخبر فيجوز حذف المبتدأ لدلالة الخبر عليه، وذلك في القرآن كثير"[5].

أما حذف الخبر فجائز لأمرين، هما:

أ- "أن التجوز في آخر الجملة أسهل"[6].

ب- "أن الخبر يكون مفردًا جامدًا ومشتقًّا وجملة على تشعب أقسامها"[7]، وهذا يعطي مجالًا أوسع في تقدير المحذوف - والله أعلم-.

بعد هذا العرض لشيوع ظاهرة الحذف يمكن إثبات ما يأتي:

أ- كثرة الحذف في هذه التوجيهات الإعرابية للآيات المفردة تدل على صحة ما ذكره ابن الشجري من أن "حذوف القرآن كثيرة عجيبة"[8].

---

1 - كشف المشكل في النحو ص219

2 - السابق نفسه.

3 - مغني اللبيب 385/6 وهمع الهوامع 390/1

4 - أمالي ابن الشجري 100/3

5 - التهذيب الوسيط في النحو ص116

6 - همع الهوامع 390/1، ومغني اللبيب 385/6

7 - الأشباه والنظائر 105/3

8 - أمالي ابن الشجري 231/1

ب- ورد حذف المبتدأ والخبر في الآيات المفردة على سبيل الجواز لا الوجوب، قال ابن هشام: "وما عُلم من مبتدأ وخبر جاز حذفه"[1]، وقال ابن عقيل: "يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل جوازًا أو وجوبًا"[2].

وإنما كان لابُدّ من دليل؛ لأن هذه المحذوفات تعد عمدة في الجملة، فالفضلة لا يشترط دليل لحذفها، وفي هذا يقول ابن هشام: "وأما إذا كان المحذوف فضلة، فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل"[3]، ويقول السيوطي: "العمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به"[4].

ت- يُعرف الحذف عند النحاة بالإضمار، وفي هذا يقول الثعالبي: "من سنن العرب الإضمار إيثارًا للتخفيف وثقة بفهم المخاطب"[5]، ويقول الأنباري: "زعموا أن العرب تضمر الشيء إذا كان في الكلام دليل عليه"[6].

وأطلق عليه ابن فارس مصطلح "الكف"[7]، ولكنه قصر المصطلح على حذف الخبر فقط، فقال: "الكف هو أن يكف عن ذكر الخبر اكتفاءً بما يدل عليه الكلام"[8]، وأرى أن مصطلح "الكف" يجوز تعميمه على جميع أنواع الحذف في اللغة – والله أعلم-.

6- ورود الآيات المفردة معرفة بالألف واللام في ثلاث كلمات، هي: الرَّحمن – والحاقة – والقارعة – وقد تعددت أنواع المعارف في العربية، فـ "المعارف سبعة أنواع: المضمرات، والأعلام، وأسماء الإشارة، والموصولات، وما عرف باللام، وما أضيف

---

[1] – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 193/1

[2] – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 201/1

[3] – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 319/6

[4] – همع الهوامع 359/1

[5] – فقه اللغة وسر العربية، ص340، للثعالبي، ط3، 1373هـ/1954م.

[6] – الزاهر في معاني كلمات الناس 111/1

[7] – الصاحبي لابن فارس ص431

[8] – السابق نفسه.

إلى واحد من هذه الخمسة، والنكرة المتعرفة بقصد النداء، وزاد قوم أمثلة التأكيد: أجمعون، وأجمع، وجمعاء، وجمع"[1].

و"المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة أن أعرفها: المضمرات، ثم الأعلام، ثم اسم الإشارة، ثم المعرف باللام والموصولات"[2]، وقد صرح بهذا عدد من النحاة، منهم: الشلوبين[3]، وابن الخباز[4]، وضياء الدين المكي[5]، والرضي[6].

"ومذهب الكوفيين أن الأعرف: العلم ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ذو اللام"[7]، ونسب الأنباري هذا المذهب إلى "أبي سعيد السيرافي"[8].

وأعرف المعارف عند "ابن كيسان: الأول المضمر، ثم العلم، ثم اسم الإشارة ثم ذو اللام والموصول، وعند ابن السراج أعرفها: اسم الإشارة... ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام"[9]، وقال أبو حيان: "مذهب الفراء أن المبهم أعرف من العلم، وبه قال جماعة منهم: ابن السراج وابن كيسان"[10].

يتضح من ذلك ما يأتي:

---

[1] – الأشباه والنظائر 74/3، وانظر: همع الهوامع 19/1، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 200/1

[2] – شرح كافية ابن الحاجب للرضي 334/2

[3] – انظر: التوطئة ص193

[4] – انظر: توجيه اللمع ص301

[5] – انظر: كفاية النحو في علم الإعراب ص138

[6] – انظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي 336/2

[7] – شرح كافية ابن الحاجب 335/2

[8] – أسرار العربية ص302، للأنباري، ط1، 1415هـ/1995م.

[9] – شرح كافية ابن الحاجب 335/2–336

[10] – ارتشاف الضرب من لسان العرب 908/2

أ- اضطربت أقوال النحاة في بيان أعرف المعارف عند ابن كيسان، فذكر الرضي أن العلم أعرف من المبهم عنده[1]، وذكر أبو حيان أن المبهم أعرف من العلم"[2].

ب- اختلاف النحاة في أعرف المعارف إنما هو في غير اسم الله -تعالى- وفي هذا يقول السيوطي: "محل الخلاف في غير اسم الله -تعالى- فإنه أعرف المعارف بالإجماع"[3].

ت- ظهر في النصوص السابقة تعدد المصطلحات التي أطلقها النحاة مع الاسم المعرف بالألف واللام، ومنها:"المعرف باللام"[4]، و"ذو اللام"[5]، و"المعرف بالأداة"[6]، و"ذو الأداة"[7]، و"المعرف بأل"[8]،

و"ما فيه الألف واللام"[9]، و"حرف التعريف"[10].

وهذا التعدد يشير إلى الخلاف بين النحاة في أداة التعريف، فمنهم من ذهب إلى أن "(أل) بجملتها للتعريف"[11]، وهذا مذهب "الخليل وسيبويه"[12]، ووافقهما ابن مالك[13].

---

1 - انظر: شرح كافية ابن الحاجب 335/2-336

2 - انظر: ارتشاف الضرب 908/2

3 - همع الهوامع 220/1

4 - شرح كافية ابن الحاجب 334/2

5 - السابق نفسه.

6 - ارتشاف الضرب 985/2، وشرح الكافية الشافية 136/1

7 - مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ص351

8 - همع الهوامع 219/1

9 - أسرار العربية ص302

10 - همع الهوامع 28/1

11 - مجيب الندا ص351

12 - السابق نفسه.

13 - انظر: شرح الكافية الشافية 136/1

وذهب ابن جني إلى أن "حرف التعريف إنما هو اللام وحدها دون الهمزة"[1].

وفي هذا الخلاف يقول أبو حيان: "باب المعرف بالأداة: ذكر أصحابنا فيها مذهبين، أحدهما: مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان أنها أحادية الوضع، وهي اللام، والألف ألف وصل جيء بها وصلة إلى النطق بالساكن، والثاني: مذهب ابن كيسان أنها ثنائية الوضع نحو: قد، وهل، وهمزتها همزة قطع، وهذا المذهب نقل ابن مالك أنه مذهب الخليل... وذكر مذهبًا ثالثًا عزاه إلى سيبويه أنها ثنائية الوضع، وهمزتها همزة وصل"[2].

يتضح من هذا الخلاف في حرف التعريف أمران:

الأول: يبدو لي أن النحاة اعتمدوا في بيان أن حرف التعريف هو اللام وحدها على قاعدة "حمل الشيء على نقيضه"[3]، فقد "ذهب سيبويه إلى أن حرف التعريف اللام وحدها؛ لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين، فكذلك دليل نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياسًا لأحد النقيضين على الآخر، ولذلك كانت ساكنة كالتنوين"[4].

الثاني: ذهب السيوطي إلى أن الأفضل استخدام مصطلح "حرف التعريف"، حيث قال: "والتعبير بذلك[5] أحسن من التعبير بـ (أل)؛ لشموله لها وللام على قول من يراها وحدها المعرفة"[6] – وهذا ما يراه البحث –.

7– وردت الكلمات في الآيات المفردة كلها من باب الاسم الظاهر، المعرب المتمكن،

---

[1] – سر صناعة الإعراب 345/1، لابن جني، ط2، 1413هـ/1993م.

[2] – ارتشاف الضرب 985/2، وانظر الخلاف في ذلك في: همع الهوامع 307/1 ومجيب الندا ص351–353

[3] – الأشباه والنظائر 117/2

[4] – الأشباه والنظائر 118/2

[5] – يقصد (حرف التعريف).

[6] – همع الهوامع 28/1

الصحيح، والمعرب هو "الاسم المتمكن، وهو ما خلا من سبب البناء"[1]، وهو "ضربان: صحيح ومعتل"[2]، وفي هذا يقول الشلوبين: "المعرب من الكلم: الاسم المتمكن وهو ما لم يعرض فيه شبه الحرف"[3]، ويقول ابن مالك: "المعرب هو الاسم السالم من شبه الحرف والفعل المضارع"[4]، ويقول الجاربردي: "المعرب هو ما يختلف آخره؛ باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا"[5].

وقد ورد الإعراب في الكلمات المكوِّنة للآيات المفردة كلها ظاهرًا في حالة الرفع، وهذا يؤكد ثلاثة أمور، هي:

أ- أن "أكثر الأسماء معرب، وأكثر الأفعال مبني"[6].

ب- أن الاسم الظاهر سمي ظاهرًا "لظهوره بالإعراب، وتجليه، واستغنائه بنفسه عما يفسره من غيره"[7].

ت- أن "الاسم أصل، والفعل والحرف فرعان"[8]؛ لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلًا، ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل، ولا حرف، فدلّ ذلك على أصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه"[9].

8- ورد من الآيات المفردة ثلاث كلمات مؤنثة بتاء التأنيث في قوله تعالى: "الْحَاقَّة"، و"الْقَارِعَة"، و"مُدْهَامَّتَان"، وقد ذكر النحاة أن "للمؤنث خمس عشرة علامة، ثمان في

---

1 – ارتشاف الضرب 835/2

2 – الفاخر في شرح جمل عبد القاهر 53/1

3 – التوطئة ص117

4 – شرح عمدة الحافظ 108/2

5 – المغني في النحو ص20

6 – همع الهوامع 72/1

7 – التهذيب الوسيط في النحو ص24

8 – الأشباه والنظائر 131/1

9 – السابق نفسه.

الأسماء وأربع في الأفعال، وثلاث في الأدوات"[1]، وما ورد في الآيات المفردة يدل على أن تاء التأنيث هي أكثر العلامات شيوعًا، وفي هذا يقول السيوطي: "وهي: أي علامة التأنيث: ألف مقصورة وممدودة... وتاء، وهي أكثر وأظهر دلالة"[2].

9- ورد الاسم المذكر في الآية المفردة حقيقي التذكير في قوله تعالى: "الرَّحْمن"، وفي هذا يقول السيوطي: "الاسم الذي لا يكون فيه علامة التأنيث إما أن يكون حقيقي التذكير أو حقيقي التأنيث أو مجازيهما"[3]، ويقول الجاربردي: "المذكر ما ليس فيه تاء التأنيث ولا ألفه، والمؤنث ما فيه إحداهما"[4].

وقد ذهب النحاة إلى أن "الأسماء أربعة أقسام: مذكر لفظًا ومعنى كزيد، ومؤنث لفظًا ومعنى كفاطمة، ومختلفتان كزينب وطلحة"[5]، وورد المذكر في الآية المفردة مذكرًا لفظًا ومعنى، وورد المؤنث مؤنثًا لفظًا ومعنى في الآيات الثلاث الأخرى.

مما سبق يمكن إثبات ما يأتي:

أ- "المؤنث له علامة تدل على فرعيته، إما لفظية كقائمة، وإما معنوية"[6]، ووردت العلامات في الكلمات المؤنثة في الآيات المفردة لفظية ومعنوية.

ب- "الأصل في الأسماء التذكير، وإنما التأنيث فرع عنه"[7].

ت- "المؤنث على ضربين: مؤنث بعلامة ومؤنث بغير علامة"[1]، قال ابن الخباز: "ولا يخلو المؤنث من أن يكون بعلامة أو بغير علامة، فذو العلامة مؤنث بالتاء أو الألف أو الهمزة"[2]، وورد المؤنث في الآيات المفردة مؤنثًا بالتاء فقط.

---

1 – الأشباه والنظائر 275/3

2 – همع الهوامع 329/3

3 – الأشباه والنظائر 270/3

4 – المغني في النحو ص52

5 – الأشباه والنظائر 276/3

6 – الأشباه والنظائر 270/3

7 – الفصول الخمسون ص246

ث- اختلف النحاة في تاء التأنيث هل هي بدل من الهاء أو لا، وفي هذا يقول أبو حيان: "علامة التأنيث في الاسم المتمكن التاء المبدلة هاء في الوقف خلافًا لمن زعم أن التأنيث بالهاء، وأنها تبدل تاء في الوصل"[3].

10- ورد في الآيات المفردة ثلاثة أسماء في صورة المفرد، واسم واحد في صورة المثنى، حيث إن الاسم الظاهر "ينقسم على ثلاثة: مفرد ومثنى ومجموع"[4]، والأسماء المفردة هي: الرحمن، والحاقة، والقارعة، والاسم المثنى هو "مدهامتان"، وهو اسم صحيح، مرفوع، وعلامة رفعه الألف، والتثنية "جيء بها في الكلام للإيجاز والاختصار"[5]؛ لأن "المثنى هو ما دلّ على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنهما"[6]، قال ابن يعيش الصنعاني: "أما التثنية فهي ضمك الشيء إلى مثله؛ لتعبر عنهما بلفظ واحد طلبًا للاختصار"[7].

11- المبتدأ الوارد في التوجيه النحوي للآيات المفردة هو "مبتدأ ذو خبر موجود أو مقدر"[8]، فقد ذكر النحاة أن المبتدأ "على ضربين، أحدهما: مبتدأ ذو خبر موجود أو مقدر... والثاني: مبتدأ منزل منزلة فعل في رفع ما بعده واستقلال الفائدة به، ولا يكون هذا الثاني في الغالب إلا مسبوقًا باستفهام أو نفي"[9]، وفي هذا يقول السيوطي:

---

1 – السابق نفسه.

2 – توجيه اللمع ص91

3 – ارتشاف الضرب من لسان العرب 636/2

4 – كشف المشكل في النحو ص138

5 – توجيه اللمع ص90

6 – همع الهوامع 145/1

7 – التهذيب الوسيط في النحو ص303

8 – شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ 156/1

9 – السابق نفسه، وانظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر 168/1

"المبتدأ قسمان: قسم له خبر، وقسم له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر، وهو الوصف سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة"[1].

12- من أحكام المبتدأ في الآيات المفردة أنه ورد مرفوعًا و"أولًا في الرتبة"[2]، كما ورد "معرفة، وهو القياس"[3]؛ لأن "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة"[4]؛ "لأن المبتدأ مسند إليه، والإسناد إلى المجهول لا يفيد المخاطب إلا بقرينة لفظية أو معنوية تقربه من المعرفة"[5].

13- ورد الخبر في التوجيهات النحوية للآيات المفردة في صورة المفرد والجملة، والخبر المفرد "هو الأصل لوجهين: الأول أنه بسيط والجملة مركبة، والعقل جازم بفرعية المركب وأصالة البسيط"[6]، قال ابن مالك: "المفرد هو الأصل في الخبر والحال والنعت"[7]، وقال ابن أبي الربيع: "الخبر أصله أن يكون مفردًا"[8]، و"إذا كان جملة لم يجيء على الأصل"[9].

14- ورد من أنواع الخبر في التوجيهات النحوية للآيات المفردة: الخبر المفرد، والخبر الجملة، وورد الخبر الجملة في صورة الجملة الاسمية، والفعلية، وشبه الجملة

---

[1] – همع الهوامع 361/1

[2] – كشف المشكل في النحو ص214

[3] – المنهاج في شرح جمل الزجاجي 292/1

[4] – ارتشاف الضرب من لسان العرب 1099/3

[5] – التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 323/3، لأبي حيان، ط1، 1420هـ/2000م.

[6] – المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معطٍ في النحو) 566/1، لابن إياز البغدادي، ط1، 1431هـ/2010م.

[7] – شرح التسهيل 310/3، لابن مالك، ط1، 1410هـ/1990م.

[8] – البسيط في شرح جمل الزجاجي 553/1

[9] – السابق نفسه

الظرف، وفي هذا يقول السيوطي: "الخبر ثلاثة أقسام: مفرد وجملة وشبههما وهو الظرف والمجرور"[1].

15- تنقسم الجملة "بالنسبة إلى الوصفية: إلى صغرى وكبرى"[2]، وورد النوعان في التوجيه النحوي للآيات المفردة، فالجملة "الصغرى هي المخبر بها عن مبتدأ في الأصل أو في الحال اسمية كانت أو فعلية، والكبرى هي التي خبرها جملة"[3]، وفي هذا يقول ابن هشام: "الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: (زيد قام أبوه)، و(زيد أبوه قائم)، والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين"[4].

ونجد ذلك في التوجيه الإعرابي لقوله تعالى:"الرَّحْمَن(1) عَلَّم الْقُرْآن(2)"، فقوله: (عَلَّمَ الْقُرْآن) في أحد التوجيهات النحوية وقعت خبرًا، فهي جملة صغرى، وعلى هذا فالجملة الكبرى هي (الرَّحْمَنُ عَلَّم القُرْآن)، ومثل ذلك نجده في قوله تعالى: "الحَاقَّة مَا الحَاقَّة" و"القَارِعَةُ مَا القَارِعَة"، فالجملة الصغرى هي: "مَا الْحَاقَّة" و"مَا الْقَارِعَة"، وقد وقعتا خبرًا في بعض التوجيهات النحوية، وعلى هذا فالجملة الكبرى هي: "الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّة" و"الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَة"، والله أعلم.

الخاتمة:

[1] – همع الهوامع 365/1

[2] – شرح قواعد الإعراب المسمى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص66، للشيخ خالد الأزهري، ط1، 1432هـ/2011م.

[3] – السابق نفسه. 57

[4] – مغني اللبيب 9/5، وانظر: همع الهوامع 57/1

توصل البحث في نهاية هذه الدراسة للآيات المفردة إلى النتائج الآتية:

أولًا: توصل البحث إلى تعريف الآية المفردة، فالآية المفردة صرفيًّا هي التي تتكون من كلمة واحدة، ولها وجه صرفي واحد أو أكثر، أما الآية المفردة نحويًّا فهي التي تتكون من كلمة واحدة بحيث تكون جملة، وتحتمل وجهًا إعرابيًّا واحدًا أو أكثر.

ثانيًا: توصّل البحث إلى ضابطين لهما أثر في الحكم على الكلمة المفردة من حيث إمكانية اعتبارها آية أوْ لا، وهما: التركيب النحوي والوقف الدلالي، حيث إن الخلاف في الاعتداد بالآيات المفردة من حيث التركيب النحوي كان مُلاحظًا في الآيات المفتتح بها، وهي: (الرحمن)، و(الحاقة)، و(القارعة)، ولم يُختلف في (مُدهامتان),

ثالثًا: أثبت البحث أن عددًا من النحاة يرى أن لفظ الآية لا يطلق على الكلمة الواحدة، وإنما يطلق على الجملة، ولذا فإنهم يقدرون محذوفًا للكلمة الواحدة، وعلى هذا تكون الآية المفردة ركنًا من أركان الجملة.

رابعًا: أثبت البحث أن الوقف على الآية المفردة يتوقف على التقدير في تركيب الجملة، حيث إن الآية هي ما يَحْسُن الوقف عليها، فإن كانت مرتبطة بما بعدها فإنها ليست بآية.

خامسًا: أثبتت الدراسة أن البحث في القرآن الكريم لا ينضب، فالإمعان في الأسلوب القرآني ودراسته لابد أن يخرج منه الباحث بنتائج تدل على الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم، ومن أهم المظاهر التي توصل إليها البحث والتي تشير إلى الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم ما يأتي:

1- احتمال الوصف الصرفي للكلمة المكوِّنة للآية المفردة أكثر من وجه، فقد أثبت البحث أن للنحاة ومعربي القرآن ستة مذاهب في كلمة "الرحمن"، وهي:

أ- أنه اسم مشتق من الرحمة.　　ب- أنه اسم علم كلفظ الجلالة.

ت- أنه صفة مشبهة على وزن (فَعْلان).　　ث- أنه صيغة مبالغة.

ج- أنه صفة فيها معنى المبالغة.　　ح- أنه اسم عبراني وليس بعربي.

كما أثبت البحث أن للنحاة في كلمة (الحاقة) واشتقاقها ثلاثة أقوال، هي:

أ- أنها اسم فاعل من حَقَّ يحِقّ أو من حَقَّ يحُقّ.

ب- أنها بمعنى الحَقَّة والحِقَّة والحقّ.

ت- أنها مصدر كالعاقبة والعافية.

أما (القارعة) فقد أثبت البحث فيها وجهين، هما:

أ- أنها اسم ليوم القيامة. ب- أنها وصف ليوم القيامة.

2- وجود تبادل في الصيغ الصرفية للكلمات المكوِّنة للآية المفردة، ومن ذلك:

أ- مجيء (فَعْلان) بمعنى (فَعيل) في قولنا: الرحمن الرحيم.

ب- مجيء (افْعَلّ) و(افعَالّ) بمعنى واحد كما في (ادهَمَّ وادهَامّ).

ت- مجيء (فَعْلاء) بمعنى (مفعالّة) كما في (دَهْمَاء ومُدْهَامّة).

3- اشتمال الكلمة الواحدة المكونة للآية المفردة على مجموعة من الشواهد، حيث قدمت الآيات المفردة مجموعة من الشواهد لتكون بديلًا عن التمثيل عند التأليف في الموضوعات الصرفية، ومن ذلك ما يأتي:

أ- تعد كلمتا (الرحمن) و (مدهامتان) شاهدين على التقاء الساكنين في حالة الوقف، وشاهدين على الوقف على المتحرك بالسكون، وتعد كلمة (الرحمن) شاهدًا على صياغة الصفة المشبهة من الفعل المتعدي.

ب- تعد كلمتا (الحاقة) و(القارعة) شاهدين على إبدال تاء التأنيث هاء عند الوقف، وشاهدين على صياغة اسم الفاعل المؤنث من الفعل الثلاثي.

ت- تعد كلمتا (الحاقة) و(مدهامتان) شاهدين على وجوب إدغام المتماثلين في كلمة واحدة، وشاهدين على التقاء الساكنين على حدهما في كلمة واحدة.

ث- تعد كلمة (مدهامتان) شاهدًا على استواء صيغة اسم الفاعل واسم المفعول من الفعل فوق الثلاثي، وشاهدًا على مجيء صيغة (افعالّ) دالة على الألوان، وهذا هو الكثير في هذا الوزن.

4- احتمال الآية المكونة من لفظ واحد لمجموعة من التراكيب النحوية، وذلك على النحو الآتي:

أ- أثبت البحث في جملة (الرحمن) ثلاثة تراكيب، هي:

* مبتدأ محذوف + خبر مفرد (الرحمن)

* مبتدأ معرفة (الرحمن) + خبر محذوف

* مبتدأ معرفة (الرحمن) + خبر أول (جملة فعلية) + خبر ثان (جملة فعلية) + خبر ثالث (جملة فعلية).

ب- أثبت البحث في جملة (الحاقة) ثلاثة تراكيب، هي:

* منعوت محذوف + نعت مفرد (الحاقة)

* مبتدأ محذوف + خبر مفرد (الحاقة)

* مبتدأ معرفة + خبر جملة اسمية

ت- أثبت البحث في جملة (القارعة) خمسة تراكيب، هي:

* منعوت محذوف + نعت مفرد (القارعة)

* فعل محذوف + فاعل (القارعة)

* مبتدأ محذوف + خبر مفرد (القارعة)

* مبتدأ معرفة (القارعة) + جملة اعتراضية + خبر جملة اسمية

* مبتدأ معرفة (القارعة) + خبر جملة اسمية

ث- تحتمل كلمة (مدهامتان) أن تكون نعتًا مفردًا، أو نعت جملة بتقدير: "هما مُدْهَامَّتَان".

سادسًا: أثبت البحث أن الباب الصرفي الذي اشتقت منه كلمة (الحاقة) هو باب (فَعَل يفعِل ويفعُل) بكسر العين في المضارع وضمها في الفعل (حَقّ يحِقّ ويَحُقّ).

سابعًا: توصل البحث إلى أن الأصل في كلمة (الحاقة) هو: (الحاقِقَة) بكسر القاف الأولى، وهي الساكن الثاني؛ وقد حرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، ثم أدغمت القاف في القاف.

ثامنًا: من أبرز السمات الصرفية للآيات المفردة ما يأتي:

أ- شيوع ظاهرة التقاء الساكنين على حدهما، وقد ورد التقاء الساكنين في حالتين، هما: الوقف على رأس الآية، وفي حالة الوصل حين يكون أول الساكنين حرف مد ولين والثاني مدغم.

ب- شيوع ظاهرة الوقف الصرفي، وورد من وجوه الوقف الصرفي وجهان، هما: الإسكان المجرد في المتحرك، وإبدال تاء التأنيث هاء، وقد جاءت لغة القرآن الكريم في رواية حفص عن عاصم بإبدال تاء التأنيث هاء في الوقف دائمًا، وهذه هي اللغة الفصحى بإجماع النحاة، وورد إبدال تاء التأنيث هاء في الوقف في الآيات المفردة، وقد تحرك ما قبل التاء لفظًا فقط كما في (الحاقة) و(القارعة)، ولم يرد هذا الوقف على التاء وقبلها متحرك تقديرًا.

ت- ورود الإدغام واجبًا بين المتماثلين في (الحاقة) و(مدهامتان).

ث- يعد اسم الفاعل هو الشائع في صياغة الكلمات في الآيات المفردة، حيث ورد اسم الفاعل من الثلاثي في (الحاقة) و(القارعة)، وورد من فوق الثلاثي في (مدهامتان).

ج- وردت الكلمات في الآيات المفردة كلها من نوع الاسم الثلاثي المزيد، وهذا يشير إلى أن الاسم الثلاثي أكثر الأبنية استعمالًا.

ح- اشتملت الآيات المفردة جميعها على ألف المد الزائدة، وهذا يدل على صحة ما ذهب إليه النحاة من أن حروف اللين هي أحق الحروف بالزيادة، وأن الألف أحق بالزيادة من الياء والواو لخفتها.

خ- وردت الكلمات في الآيات المفردة من باب الاسم الصحيح فقط، ولم ترد من المعتل.

تاسعًا: من أبرز السمات النحوية للآيات المفردة ما يأتي:

أ- شيوع ظاهرة الحذف في التوجيه النحوي للآيات المفردة، حيث حذف المبتدأ والخبر، والفعل والمنعوت، ويعد تقدير المبتدأ المحذوف أمرًا مشتركًا في التوجيه الإعرابي للآيات المفردة كلها، أما تقدير الخبر المحذوف فورد في ثلاث آيات، وهذا

يدل على أن حذف المبتدأ أكثر من حذف الخبر، وقد ورد الحذف في الآيات على سبيل الجواز لا الوجوب.

ب- غلبت المعرفة على النكرة في الآيات المفردة، فوردت ثلاث كلمات معرفة، وكلمة واحدة وردت نكرة وهي (مدهامتان).

ت- وردت الآيات المفردة المفتتح بها من قبيل الجملة الخبرية فقط، وهي جمل ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

ث- وردت الآيات المفردة كلها من باب الاسم الظاهر، المعرب، المتمكن، وهذا دليل على أن الاسم أصل، والفعل فرع عنه.

ج- ورد الاسم المذكر حقيقي التذكير، وهو مذكر لفظًا ومعنى في قوله تعالى: (الرحمن)، وورد المؤنث مؤنثًا لفظًا ومعنى في (الحاقة) و(القارعة) و(مدهامتان)، وكلها مؤنثة بتاء التأنيث فقط، وهذا يدل على أن التاء أكثر وأظهر دلالة.

ح- وردت الكلمات في الآيات المفردة في صورة المفردة في ثلاث كلمات، وورد اسم واحد فقط في صورة المثنى، هو: مدهامتان.

خ- المبتدأ الوارد في التوجيه النحوي للآيات المفردة هو مبتدأ له خبر ظاهر أو مقدر، ولم يرد النوع الثاني من المبتدأ، وهو الذي يكون له فاعل أو نائب فاعل يغني عن الخبر، كما ورد المبتدأ مرفوعًا، وأولًا في الرتبة، ومعرفة.

د- ورد الخبر في التوجيهات النحوية للآيات المفردة في صورة الخبر المفرد، والجملة، وشبه الجملة الظرف، والخبر المفرد هو الأصل.

ذ- تعد الجمل في الآيات المفردة المفتتح بها مشتملة على جمل صغرى وجمل كبرى في بعض التوجيهات النحوية لها.

عاشرًا: من أهم الترجيحات التي توصّلتُ إليها ما يأتي:

أ- رجح البحث أن يكون (الرحمن) صفة مشبهة لاختصاصها بالله -عز وجل- في دلالتها على الثبوت والدوام، كما يجوز أن يكون اسمًا لله - تعالى- مشتقًّا من الرحمة، وذلك خلافًا لمن ذهب إلى أنه صيغة مبالغة، فقد أثبت البحث أن (الرحمن)

لايجوز أن يكون صيغة مبالغة؛ لإجماع النحاة على عدم مجيء وزن (فَعْلان) من أوزان صيغة المبالغة.

ب- رجح البحث جواز مجيء الصفة المشبهة من فعل متعد كما في كلمة (الرحمن)، خلافًا لمن منع ذلك.

ت- رجح البحث أن (الحاقة) اسم فاعل خلافًا لمن ذهب إلى أنها مصدر.

ث- رجح البحث أن تكون (القارعة) اسم فاعل وفقًا لمذهب الجمهور، وخلافًا لمن ذهب إلى أنها تعني النار.

ج- رجح البحث أن تكون (مدهامتان) اسم فاعل أو اسم مفعول من الفعل السداسي خلافًا لمن اقتصر على أنها اسم فاعل.

ح- رجح البحث جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد خلافًا لمن منع ذلك، ووفقًا لما جاءت عليه لغة القرآن الكريم.

خ- رجح البحث أن يكون مصطلح "الكف" شاملًا لجميع أنواع الحذف في اللغة، خلافًا لابن فارس الذي قصره على حذف الخبر فقط.

د- رجح البحث استخدام مصطلح "حرف التعريف" للدلالة على اللام المعرفة بدلًا من التعبير بـ (أل) وفقًا للسيوطي، حيث تعددت المصطلحات التي أطلقها النحاة على المعرف بالألف واللام منها: "المعرف باللام"، و"ذو اللام"، و"المعرف بالأداء"، و"ذو الأداة"، و"ما فيه الألف واللام"، و"المعرف بأل"، و"المعرف بحرف التعريف".

حادي عشر: توصّل البحث إلى وجود بعض المآخذ في عبارات عدد من النحاة، ومن ذلك ما يأتي:

أ- يأخذ البحث على النحاة قولهم عن الصفة المشبهة: "لا تبنى من فعل متعد بل من لازم"، وقول البعلي: "لا تصاغ إلا من اللازم دون المتعدي"؛ وذلك لأن كلمة (الرحمن) هي صفة مشبهة مصوغة من الفعل المتعدي (رَحِم).

ب- يأخذ البحث على ابن مالك قوله: "يصاغ اسم فاعل غير الثلاثي على زنة مضارعه مبدوءًا بميم مكسورة ما قبل آخره مطلقًا"، فقوله (مطلقًا) مردود بما ورد في قوله تعالى: "مدهامتان"، حيث إنها صيغة يستوي فيها اسم الفاعل مع اسم المفعول.

ت- يأخذ البحث على الأشموني والصنعاني أنهما مَنَعا الفصل بين الصفة والموصوف مطلقًا، والصواب أنه يجوز الفصل بينهما استنادًا إلى ما ورد في التوجيه النحوي للغة القرآن الكريم، ولهذا أرى أن تُقيد عباراتهما بعدم جواز الفصل بين الصفة والموصوف "بأجنبي" كما فعل ابن عصفور.

ث- ذهب الأستاذ محيي الدين الدرويش إلى أن في كلمة (الْحَاقَّة) ثلاث لغات، هي: "الحَاقّة والحَقّة والحَق" ، وأثبت البحث أنها أربع لغات، وذلك بإضافة (الحِقّة) إليها.

ثاني عشر: أثبت البحث وجود اضطراب في أقوال بعض النحاة، ومن ذلك ما يأتي:

أ- تعددت أقوال الزجاج في كلمة (الرحمن)، فذكر أنها اسم مشتق من الرحمة تارة، وأنها صفة مشبهة تارة أخرى.

ب- تعددت أقوال الزجاج في كلمة (الحاقة)، فذكر أنها اسم بمعنى الساعة والقيامة تارة، وأنها وصف من صفات يوم القيامة تارة أخرى.

ت- اضطربت أقوال النحاة في بيان مذهب ابن كيسان في أعرف المعارف، فذكر الرضي بأن العلم أعرف من المبهم عند ابن كيسان، أما أبو حيان فذكر أن المبهم أعرف من العلم عند ابن كيسان,

وفي الختام يوصي البحث الباحثين بدراسة الآيات المختلف في اعتدادها عند القراء وعلماء القراءات، من خلال تتبعها في كل سورة، وتخصيص دراسة شاملة لهذه الآيات، وذلك للتوصل إلى ضوابط أخرى يمكن أن يكون لها أثر في تحديد الآية القرآنية.

والحمد لله أولًا وآخرًا، والصلاة والسلام على النبي المصطفى والرسول المجتبى محمد ابن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع:

1- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تأليف العلامة الشيخ: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشهير بالبنّاء، المتوفى سنة (1117هـ)، وضع حواشيه وحققه الشيخ: أنس مهرة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1427هـ/2006م.

2- الإتقان في علوم القرآن، للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمود مرسي عبد الحميد، ومحمد عوض هيكل، إشراف فضيلة الشيخ: محمد محمد أنور شلبي، دار السلام، ط1، 1429هـ/2008م.

3- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة (745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د/ رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ/1998م.

4- الأسماء والصفات، تأليف الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: سعد بن نجدت عمر، مؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، ط1، 1432هـ/2011م.

5- الأشباه والنظائر للسيوطي (ت 911هـ)، تحقيق الدكتور: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1، 1406هـ/1985م.

6- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، مكتبة القرآن، القاهرة.

7- إعراب القراءات السبع وعللها، تأليف: أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن خالويه الأصبهاني، (ت 603هـ)، ضبط نصه وعلق عليه: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ/2006م.

8- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ/2008م.

9- إعراب القرآن العظيم، للشيخ: زكريا الأنصاري، تحقيق وتعليق الدكتور: موسى علي موسى مسعود، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 1431هـ/2010م.

10- إعراب القرآن وبيانه، تأليف الأستاذ: محيي الدين الدرويش، دار اليمامة، ودار ابن كثير، دمشق، بيروت، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص، سوريا، ط7، 1423هـ/2002م.

11- أمالي ابن الشجري (هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي)، (450-542هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1427هـ/2006م.

12- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف ابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.
13- إيجاز التعريف في علم التصريف، تأليف: محمد بن مالك الطائي (ت 672هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1430هـ/2009م.
14- البرهان في علوم القرآن، تأليف الإمام: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، (745-794هـ)، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، 1427هـ/2006م.
15- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة: د/عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ/1986م.
16- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تأليف: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، المتوفى سنة (817هـ)، الجزء الرابع، تحقيق الأستاذ: محمد علي النجار، القاهرة، 1431هـ/2010م.
17- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، دار الكاتب العربي للنشر، القاهرة، 1389هـ/1969م.
18- التبيان في إعراب القرآن، يعرض لأهم وجوه القراءات، ويعرب جميع آي القرآن، تأليف: أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري المتوفى سنة (616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان.
19- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ألفه: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: أ.د/ حسن هنداوي، الجزء الثالث، ط1، 1420هـ/2000م.
20- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ألفه: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: أ.د/ حسن هنداوي، الجزء الثاني عشر، ط1، 1435هـ/2014م.
21- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق الدكتور: محمد بدوي المختون، مراجعة الدكتور: رمضان عبد التواب، القاهرة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1425هـ/2004م.
22- تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، المتوفى سنة (745هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ: أحمد عبد الموجود، والشيخ: علي محمد معوض، شارك في تحقيقه الدكتور: زكريا عبد المجيد النوتي، والدكتور: أحمد النجولي الحمل، قرّظه: الأستاذ الدكتور: عبد الحي الفرماوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1428هـ/2007م.

23- تفسير الجلالين بهامش المصحف الشريف بالرسم العثماني، لجلال الدين محمد ابن أحمد المحلي (ت864هـ)، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، مذيَّلًا بكتاب: لباب النقول في أسباب النزول للسيوطي، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 1425هـ/2004م.

24- تهذيب الصحاح، تأليف: محمود بن أحمد الزنجاني (573-656هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وأحمد عبد الغفور عطار، عني بنشره: محمد سرور الصبان، دار المعارف، مصر.

25- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (282هـ - 370هـ)، الجزء الأول، حققه وقدم له: عبد السلام محمد هارون، راجعه: محمد علي النجار، تراثنا.

26- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، الجزء الثالث، تحقيق الدكتور: عبد الحليم النجار، مراجعة الأستاذ: محمد علي النجار، تراثنا.

27- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، الجزء الخامس، تحقيق الدكتور: عبد الله درويش، مراجعة الأستاذ: محمد علي النجار، تراثنا.

28- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، الجزء السادس، تحقيق الأستاذ: محمد عبد المنعم خفاجي، والأستاذ: محمود فرج العقدة، مراجعة الأستاذ: علي محمد البجاوي، تراثنا.

29- توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، شرح كتاب اللمع لأبي الفتح بن جني، دراسة وتحقيق: أ.د/ فايز زكي دياب، دار السلام، ط2، 1428هـ/2007م.

30- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي المعروف بابن أم قاسم (ت 749هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1426هـ/2005م.

31- التوطئة لأبي علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق الدكتور: يوسف أحمد المطوع، ط2، 1401هـ/1981م.

32- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة، تصنيف: محمود صافي، دار الرشيد، دمشق، بيروت، مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ/1992م.

33- الخصائص، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، حققه: محمد علي النجار،عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ/2006م.

34- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ/2004م.

35- دراسة إحصائية لكلمات القرآن الكريم، أ.د/ محمد زكي خضر- د/أكرم محمد زكي، المؤتمر الثالث للغة العربية وآدابها، بعنوان: الاتجاهات الحديثة في الدراسات العربية والأدبية، كتاب المؤتمر بعنوان: الألسنة المعاصرة واتجاهاتها، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

36- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي المتوفى سنة (756هـ)، تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، 1432هـ/2011م.

37- دقائق التصريف لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، المتوفى بعد سنة (338هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ط1، 1425هـ/2004م.

38- ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: الأستاذ: عيد مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط2، 1414هـ/ 1994م.

39- الزاهر في معاني كلمات الناس، تأليف: أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (271-328هـ)، تحقيق الدكتور: حاتم صالح الضامن، اعتنى به: عز الدين البدوي النجار، مؤسسة الرسالة، ط2، 1432هـ/2011م.

40- سر صناعة الإعراب، تأليف: إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة (392هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ/1993م.

41- الشافية في علم التصريف، تأليف: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة (646هـ)، ويليها الوافية نظم
الشافية للنيساري، أتمها سنة (1133هـ)، تحقيق: د/درويش الجويدي،المكتبة العصرية،بيروت،لبنان، ط1، 1429هـ/2008م.

42- شذا العرف في فن الصرف، تأليف الشيخ: أحمد الحملاوي، تدقيق: لجنة إخراج التراث بمكتبة الآداب، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، 1423هـ/2003م.

43- شرح التسهيل لابن مالك (600-672هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ/1990م.

44- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، للحسن بن قاسم المرادي (749هـ)، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور: ناصر حسين علي، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1428هـ/2008م.

45- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، (778هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د/ علي فاخر، أ.د/ جابر محمد البراجة، أ.د/

إبراهيم العجمي، أ.د/ جابر السيد مبارك، أ.د/ علي السنوسي محمد، أ.د/ محمد راغب نزال، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428هـ/2007م.

46- شرح تصريف العزي، تأليف العلامة الفقيه: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الهروي الخراساني الحنفي، (712-791هـ)، عُني به محمد جاسم المحمد، دار المنهاج، ط2، 1433هـ/2012م.

47- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، (597-669هـ)، الشرح الكبير، تحقيق: د/صاحب أبو جناح.

48- شرح الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني (400-471هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور: خليل عبد القادر عيسى، الدار العثمانية، عمان، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط10، 1432هـ/2011م.

49- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل القرشي الهاشمي المصري (698-769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1426هـ/2005م.

50- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك (672هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ/1977م.

51- شرح القصيدة الكافية في التصريف لجلال الدين السيوطي (849-911هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور: ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية، دمشق، 1409هـ/1989م.

52- شرح قواعد الإعراب المسمى مُوصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري، (ت 905هـ)، تحقيق ودراسة وتعليق الدكتور: خالد إسماعيل حسان، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1432هـ/2011م.

53- شرح كافية ابن الحاجب، تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 686هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1428هـ/2007م.

54- شرح الكافية الشافية لابن مالك (672هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ/2000م.

55- شرح المفصل للشيخ العالم موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 643هـ)، صححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

56- شرح ملحة الإعراب لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري (446- 516هـ)، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1431هـ/2010م.
57- الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة (395هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
58- علل الوقوف في القرآن الكريم المسمى بالوقف والابتداء لمحمد بن طيفور الغزنوي السجاوندي، (ت 560هـ)، حققه وعلق عليه وقدم دراسته الدكتور: أشرف أحمد حافظ عبد السميع، دار الصحابة للتراث- طنطا.
59- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، تأليف: محمد بن أبي الفتح البعلي (645-709هـ)، تحقيق الدكتور: ممدوح محمد خساره، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 1423هـ/2002م.
60- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني (ت 643هـ)، تحقيق: د/فهمي حسن النمر، د/فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، قطر، ط1، 1411هـ/1991م.
61- الفصول الخمسون لابن معطي، (564-628هـ)، تحقيق ودراسة/ محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
62- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي (350- 430هـ)، حققه ورتبه ووضع فهارسه: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار الفكر، ط3، 1373هـ/ 1954م.
63- الفوائد والقواعد، عمر بن ثابت الثمانيني المتوفى سنة (442هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2003م.
64- القاموس المحيط، تأليف العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ)، تحقيق: مكتبة التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، لبنان، ط7، 1424هـ/2003م.
65- كتاب أسرار العربية، تصنيف الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (513-577هـ)، تحقيق الدكتور: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ/1995م.
66- كتاب التهذيب الوسيط في النحو، تصنيف: سابق الدين محمد بن علي بن أحمد ابن يعيش الصنعاني المتوفى سنة (680هـ)، تحقيق الدكتور: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، بيروت، لبنان، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ/1991م.

67- كتاب الكناش في فني النحو والصرف للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل الأيوبي الشهير بصاحب حمادة (ت732هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1425هـ/2004م.

68- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (467-538هـ)، طبعة جديدة خرّج أحاديثها وعلّق عليها: عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ/2008م.

69- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها للإمام: أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (355-437هـ)، تحقيق الشيخ: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 1430هـ/2009م.

70- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن الكريم وعلل القراءات للإمام: نور الدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت 543هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور: نصر سعيد، والأستاذ الدكتور: عبد الغفور خليل، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 1428هـ/2007م.

71- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت 599هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار، عمّان، الأردن، ط1، 1423هـ/2002م.

72- كفاية النحو في علم الإعراب، تصنيف الإمام: ضياء الدين المكي موفق بن أحمد بن أبي سعيد الخوارزمي (ت 568هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1432هـ/2011م.

73- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي (ت1094هـ/1683م)، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه: د/عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1419هـ/1998م.

74- لسان العرب للإمام ابن منظور، طبعة مراجعة ومصححة بمعرفة نخبة من السادة الأساتذة المتخصصين، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ/2003م.

75- مجمل اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي المتوفى سنة (395هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1406هـ/1986م.

76- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، تأليف: جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي، دراسة وتحقيق الدكتور: إبراهيم جميل محمد إبراهيم، مكتبة المتنبي، الدمام، السعودية، ط1، 1428هـ/2007م.

77- المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معط في النحو)، لابن إياز البغدادي، (68هـ)، تحقيق: د/شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، الأردن، ط1، 1431هـ/2010م.
78- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (458هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، طبعة جديدة منقحة ومفهرسة: د/عبد الفتاح السيد سليم، د/فيصل الحفيان، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط2، 1424هـ/2003م.
79- مختار الصحاح، تأليف: محمد بن أبي بكر الرازي، قدم له وعلق عليه الدكتور: يحيى مراد، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 1428هـ/2007م.
80- المرتجل لابن الخشاب (492هـ - 567هـ)، شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، ضبط نصه وصنع فهارسه وأشرف عليه: عطية لطفي، علق حواشيه الدكتور: أسامة رضوان، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط1، 1432هـ/2012م.
81- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (355هـ 437هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 1424هـ/2003م.
82- معاني القرآن للفراء، الجزء الثالث بتحقيق الدكتور: عبد الفتاح شلبي، مراجعة الأستاذ: علي النجدي ناصف، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، القاهرة، ط3، 1422هـ/2002م.
83- معاني القرآن لأبي جعفر النحاس (ت 338هـ)، تحقيق الشيخ: جمال الدين محمد شرف، الشيخ: مجدي فتحي السيد، محمد إبراهيم سنبل، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 2009م.
84- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (311هـ)، شرح وتحقيق: د/عبد الجليل عبده شلبي، خرّج أحاديثه الأستاذ: علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، 1424هـ/2004م.
85- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ)، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، طبعة اتحاد الكتاب العرب، 1423هـ/2002م.
86- المغني في النحو للإمام العلامة: الجاربردي الشافعي (664-746هـ)، تحقيق: قاسم الموشي أبو محمد أنس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 2011م.
87- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح الدكتور: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، الكويت، 1421هـ/2000م.
88- المفردات في غريب القرآن، تأليف أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، تحقيق وضبط: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1420هـ/1999م.

89- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (538هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور: خالد إسماعيل حسان، راجعه الأستاذ الدكتور: رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 1430هـ/2009م.

90- المقصد لتلخيص ما في المرشد لشيخ الإسلام أبي زكريا الأنصاري، تحقيق الشيخ: جمال الدين محمد شرف، تقديم ومراجعة الشيخ: مجدي فتحي السيد، الدكتور: نصر سعيد، الأستاذ الدكتور: علي علي لقم، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 1427هـ/2006م.

91- المكتفي في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان (372هـ - 444هـ)، تحقيق الشيخ: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، 1427هـ/2006م.

92- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، تأليف العلامة: أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 1429هـ/2008م.

93- من أسرار اللغة، تأليف الدكتور: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة محمد عبد الكريم حسان، 2010م.

94- المنهاج في شرح جمل الزجاجي للإمام: يحيى بن حمزة العلوي، (669-749هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور: هادي عبد الله ناجي، إشراف الدكتور:حاتم صالح الضامن، مكتبة الرشد، الرياض، ط1 ، 1430هـ /2009م.

95- النحو الوافي، تأليف: عباس حسن، دار المعارف، الجزء الأول، ط15

96- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف الإمام: جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.